Lettres de Byblos

Letters from Byblos

رقم ١

هارالد موللر

نظـــريـــات الـــســـلام

Centre International des Sciences de l'Homme
International Centre for Human Sciences
المركـــز الدولـــي لعلـــوم الإنســـان

بيبلوس ٢٠٠٣

Lettres de Byblos / Letters from Byblos

سلسلة وثائق محوارية
يقوم بنشرها

Centre International des Sciences de l'Homme
International Centre for Human Sciences
المركـــز الدولـــي لعلـــوم الإنســـان

إنّ الآراء المعبّر عنها في هذه الدراسة في آراء المؤلّف ولا تلزم المركز الدولي لعلوم الإنسان.

إنّ كافة الحقوق محفوظة. تمّت الطباعة في لبنان. لا يمكن نسخ أو نقل أي جزء من هذه الدراسة بأي شكل كان أو بأي وسيلة أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك الاستنساخ، والتسجيل، أو تخزين المعلومات أو استرجاعها من دون الحصول على إذن خطّي من الناشر.

© المركز الدولي لعلوم الإنسان ٢٠٠٣

قام المركز الدولي لعلوم الإنسان، ص.ب. ٢٢٥ بيبلوس (جبيل)، لبنان
بنشر هذه الدراسة في العام ٢٠٠٣
ISBN 9953-0-0130-8

المضمون

تمهيد	٥
ما معنى كلمة سلام	٦
أسباب السلام	٢٣
الحضارة والثقافة والسلام	٤١
الخلاصة	٥٣

نظريات السلام

هارالد موللر

تمهيد

ترتكـز "نظريات السلام" غالبا على بنية أساسيّة مثلثة القواعد. تتمثل القاعدة الأولـى فـي تطور مفهوم السلام. وتبرز الثانية في تحليل "أسباب السلام"، أي في دراسـة العوامـل التكوينية والسببية التي يرتبط بها صنع السلام والحفاظ عليه. أما القاعدة الثالثة فتقوم على علم تطبيق السلام، أي تحديد خيارات العمل واستراتيجياته التـي من شأنها ان تؤثر في العوامل المشار اليها، وأن تتجسد بالتالي بشكل يتوافق وينسجم معها .

يقتصر هذا البحث على تحليل الجانبين الأولين، أي المفهوم والأسباب، قبل ان يـتطرق فـي القسم الأخير الى المسائل التطبيقية، علما ان علم التطبيق او ما يسمّى بعلم الأداء (أي العلم الذي يدرس الطرق التي تتيح الوصول الى نتائج عملية)، ينبثق مـن هاتين القاعدتين. فلا بد اذا، ومنذ البداية، ان يُدرك جيدا ما هو الهدف، وفي أي حال او اطار يبرز هذا الهدف، قبل التمكن من تقرير كيفية التأثير على هذه الحالة أو تلـك، سـعيا الى بلوغ الغاية المنشودة. من هذا المنطلق تعطى الأولوية من الناحية النظرية لمفهوم السلام ولدوافعه.

تكمـن نقطة الانطلاق في كيفيّة "تحليل الوضع"، وفقا لما ابرزه "لوثَار بروك" (Lothar Brock)، فـي بحـث نشره عام ١٩٩٠. كما ستؤخذ بعين الاعتبار في هذه

الدراســة الابحاث الأخرى التي نشرت عن "نظريات السلام"، اذا كانت مفيدة. كذلك سيتم الاستناد والتطرق الى الأبحاث التي صدرت بعد دراسة "بروك" المشار اليها.

لــن تكون هذه الدراسة مجرد عرض لما جاء في أبحاث سابقة، بل تهدف الى اعطاء دفــع جديد للنقاش الدائر حــول مفهوم السلام ودوافعه، أملا بــالوصول الى تكوين اقتراحات جديدة وبناءة في هذا المضمار .

ما معنى كلمة "سلام" ؟

لماذا الجدل حول هذه الكلمة؟

يتعجــب غالبا بعض المراقبين العاديين من الاهتمام الزائد والاصرار المستمر علــى اقحام الجدل حول مفهوم الكلمة في البحث عن السلام، كما يستنتج ذلك من دراســة "مايــرز" (Meyers) الصادرة عام ١٩٩٤. فهذا ما يدفع الى التساؤل عما اذا كــان البحاثة في موضوع السلام ما زالوا يجهلون حتى هذا الوقت معرفة موضوع بحثهم، او انــهم لم يتوصلوا بعد الى الاتفاق معا حول مفهوم معيّن لكلمة "سلام". قد يبدو مثل هذا التساؤل ساذجا، خاصة ان السلام هو، مثل كل موضوع يجري البحث فــيه، ظاهرة معقدة يصعب الكلام عنها بسهولة. كذلك يتعلق الأمر في النهاية بتحديد مفهــوم الســلام، ومــاذا يمكــن ان يضاف اليه، واي خيارات عملية الزامية يمكن اقتراحها في سبيل تحقيقه.

ان الاهــتمام بالوصف والتحليل لتحديد الكلمة يعني اعطاءها، بحكم الضرورة وبشــكل مــبرر، قــيمة رفيعة تدفع الى التفكير بعلم الأداء او التطبيق العملي .وفي الواقــع، لا يجري الاهتمام بالبحث في مفهوم السلام سعيا لاتخاذ موقف حيادي منه، بل يستهدف استنباط طرق ووسائل تدفع وتساعد على تعزيزه وتثبيته عمليا. انطلاقا مــن ذلك، لا بد من توضيح معالم ابعاد هذا التوجّه وقيمته، خاصة اذا جرى النقاش حول مفهوم الكلمة في اطار ظاهري محض .

لقد تذمّر "شفاردتفيغر" (Schwerdtfeger) من تطوّر البحث العلمي الذي لم يعد، حسب رأيه، يولي اهتماما كافيا بما يسمى "التحديد الأساسي لمفهوم السلام". غير ان هذا الأمر لا يمكن تعميمه اطلاقا. فمنذ ان نشر "لوثار بروك" بحثه بعنوان (State of the art) عام ١٩٩٠، تكاثرت الأبحاث والدراسات التحليلية المركزة على تحديد العبارة او المفهوم. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما نشره "ايونغ" (Jeong) عام ٢٠٠٠، و"زيلنسكي" (Zielinski) عام ١٩٩٥، و "جالتونغ"(Galtung) عام ١٩٩٨، و "هنكل" (Henkel) عام ١٩٩٩، وكذلك "شفاردتفيغر" نفسه عام ٢٠٠٠ .

يضاف الى ذلك مشروع "سانغهاس" (Senghaas) عن نظرية السلام كانتاج حضاري، كشف عنه في ابحاثه الصادرة عام (a, b) ١٩٩٥ و b ١٩٩٧، كما حصل جدل حولها في ابحاث "باشلر" (Bächler) وآخرون الصادرة عام ١٩٩٥، وأبحاث "فوغت" (Vogt) المنشورة عام (a, b) ١٩٩٥، وكذلك مجموعة الأبحاث التي نشرها "سانغهاس" بعنوان "التفكير بالسلام" (Den Frieden denken) عام ١٩٩٥(a). كما صدرت مجموعة أبحاث ومقالات نشرت لتكريم "كزامبيل" (Czempiel) من قبل "كرال" و "مولر" (Krell / Müller) عام ١٩٩٤، وأخرى لتكريم "سانغهاس" من قبل "مانزل" (Menzel) عام ٢٠٠٠ .

وكذلك نشرت نتائج المناقشات حول "السلام الديمقراطي"، متجاوزة كل ما توصلت اليه الابحاث العلمية في العلاقات الدولية (راجع في هذا الصدد ما نشره "جايز" (Geis) عام ٢٠٠١، و"اونايل / روسيت" (Oneal-Russett) عام ٢٠٠١، و"هازنكليفر" (Hasenclever) عام ٢٠٠١، و"مولر" عام ٢٠٠٢). هذا ما يدل على انه لا يمكن الحديث عن نقص في التفكير النظري او التحليلي، بل هناك ترداد وتكرار.

ان المناقشات حول مفهوم السلام والتي تدور رحاها منذ اكثر من ثلاثين سنة، تركّز عليها مجموعة واحدة تقريبا. فهي تتمحور دائما حول مفهوم كلمة "السلام الضيّق" او "السلام الواسع". فما هو بُعدُها الوظيفي والجغرافي، وما هو دورها في طرح المشكلة على مستويات متعددة. فبعد حصر اطار السلام بغياب العنف، برزت

"الهوة" الفاصلة التي ارسى مفهومها "يوهان جالتونغ "عبر توسيع مفهوم عبارة العنف ــ الـــى العنف البنيوي ــ الذي يأتي كنتيجة منطقية للسلام "الايجابي"، والذي يشمل "غياب العنف المباشر" و"العنف البنيوي"(راجع "جالتونغ" عام ١٩٧٢).

لقد برز هذان الموقفان بوضوح في التسعينات من القرن الماضي. فمع ايراز دور "العنف الثقافي" و"السلام الثقافي" (a,b ١٩٩٨)، قام "جالتونغ" بمهمة توسيع جديدة لهـــذا المفهـــوم. في هذا الاطار اعتبر الحركة النسائية بأنها هي التي قادت ورافقت ارســـاء السلام بين الجنسين بشكل منطقي، خاصة أن العنف ذا الطابع الأبوي يرتبط الـــى حد كبير "بالعنف البنيوي" (راجع بحث "باتشايدر" (Batscheider) عام ١٩٩٣). وكذلـــك يمكـــن القـــول انه في سبيل ارساء "الأمن البيئي"، جرى ايضا ربط "السلام البيئـــي" كعملـــية تهدف الى تحقيق الالفة والتجانس بين المجتمع والطبيعة، "بالسلام الايجابي". هذا ما دفع "فولفكانغ فوغت" (Wolfgang Vogt) الى القيام بعملية ربط كل هذه العناصر في اطار تصنيفي شديد التعقيد والتشابك. فمفهوم "السلام الشامل" الذي يضـــم عوامـــل فردية روحية، يحتاج الى كل الكفاءات المتنوعة للغوص في بحثه) . تراجع في هذا المجال أبحاث "فاغنر" (Wagner) عام ١٩٩٤، و"جالتونغ" عام ١٩٩٨ ، و"ســـموكر/غروف" (Smoker/Groff) عام ١٩٩٦، و"جيونغ" (Jeong) عام ٢٠٠٠، و"بولدنغ" (Boulding) عام ٢٠٠٠).

وبالمقـــابل، قامـــت أصوات جديدة محذرة، فعبرت عن تخوّفها من ان تجريد الســـلام مـــن كـــل الأطر يساوي تفريغا تاما لقيمته على مستوى الوصف والتحليل الـــعلمي. اعـــتمد هذا الاتجاه كل من "بـــروك" عـــبر ابحاثه المنشورة عام ١٩٩٠، و١٩٩٥ a,b، وكذلك "كريستوفر دازه" (Christopher Daase) المنشورة عام ١٩٩١ و١٩٩٣. فقد تصدّى هذان الباحثان بقوة لدحض هذه الرؤيا. اما البرهان الذي ابرزاه فيرتـــبط أولا وقـــبل كل شيء بعملية البحث التطبيقي. فالمفاهيم التي يفترض بها ان تكون مفيدة في الجدل العلمي، ينبغي ان تكون أيضا صالحة في وصف تمييزي بين مختلف العناصر، علما ان عبارات عديدة ذات مدلول واسع قد تفقد معناها في بعض

الأحـيان وامكانية اللجؤ اليها للتمييز بين المدلولات، رغم استخدامها لوصف أشياء كثيرة.

لقد جرى التصدّي لذلك، لأن عملية انتزاع الأبعاد الاجتماعية والثقافية عن مفهوم السلام نفسه هو عملية ذات طابع ايديولوجي محض، من شأنه ان يحجب بالتالي الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية التي تحتاج الى نقد موضوعي، بينما يتم اضفاء الشرعية على أمر واقع غير عادل عبر مفهوم نبيل للسلام يقوم على معايير سامية ومتنوعة (هذا هو البرهان الذي كان شائعا عندما نشر "جالتونغ" بحثه عام ١٩٧٢). غير ان هذه الخلاصة ليست مقنعة تماما لأنها لا تؤدي بالتالي الى نتائج عملية. قد يُقبل بهذا الأمر فقط، اذا ما نُظر الى مفهوم السلام، كرديف لغياب العنف المباشر، خارج اطاره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، بينما لا يمكن القبول بهذه الرؤيا عندما يربط السلام المفهوم كحالة تحرر من العنف المباشر، بأسبابه.

السلام والعدالة: الدفاع عن فصل المفهومين

ان مفهوم العدالة الذي جرت مناقشته غالبا، لا بد من التطرق اليه بعد الاشارة الـى مـا جـاء في بحث "بروك" الصادر عام ١٩٩٠. (كما ان البرهان الذي قدمته شخصـيا يتماثل في بعض معالمه والى حد بعيد مع البرهان الذي قدّمه "فون لادفيغ" (Von Ladwig). غـير ان اعتبار العدالة كمقوم ثان لمفهوم السلام، الى جانب غياب العنف المباشر، يضعنا امام مشكلتين يصعب تخطيهما.

من جهة أولى، نشير الى امكانية التناقض المحتمل بين حرية العنف والعدالة، أي القـبول بامكانـية اللجـؤ الى العنف في سبيل احلال العدالة، الأمر الذي حصل مـرّات كثـيرة. تـبدو مقوّمات هذا المفهوم غير متماسكة بالنسبة للظروف، لأنه لا يصـلح كثـيرا للوصـف والتحليل. فما يشكل في التطبيق المجتمعي حالات صعبة

الاختيار، أي الخيار بين مقوّمين ذي تقدير عال، رغم تناقضهما وصعوبة جمعهما في الواقع، قد يؤدي، في حال ربطهما بمفهوم واحد، الى تفكك في مضمون هذا المفهوم.

ومن جهة ثانية، لا بد من القبول بما هو متعارف عليه حول وجود معان مختلفة لمفهوم العدالة: هناك عدالة السلوك، وعدالة التوزيع، وعدالة في تساوي الفرص والامكانيات، او تصور مفهوم العدالة كنظام الهي، اي كما كان قائما في العصور الوسطى، الخ (راجع "مونكلر" (Münkler) في بحث له صدر عام ١٩٩٧). وكذلك يمكن ان تتحول تصورات العدالة المتناقضة بين بعضها بشكل قاس والتي تتكيّف مع عقيدة سياسية معينة، كما أشير سابقا، الى سبب مباشر للعنف. اضافة الى ذلك، تستطيع تعددية مفاهيم العدالة تعطيل مفهوم السلام في اطاره الواسع، اذ ان تطبيقه سيؤدي خلال مناقشة المفهوم العلمي للسلام، اما الى تفاهم اتصالي في الخطاب الأدبي او الى مساومة سياسية لا بد من ان تنتهي في اطار حلقات النقاش الى مجادلات متناقضة وعقيمة.

انتقد "جالتونغ" تكرارا هذه المشكلة، اذ دفع بمفهومه عن العنف البنيوي نحو التطرف. فتحديده لهذا العنف كتباين بين تحقيقه الممكن وتحقيقه في الوقت الآني، يعني ان العنف حاضر وقائم بحكم الواقع وان السلام مستحيل. وهذا يعود الى ان انخفاض وفرة الموارد يؤدي دائما، وفي كل حالات تقاسمها التي يمكن تصوّرها افتراضيا، الى مثل هذا التباين. لن تكون هذه الامكانيات المفترضة بالنسبة لكل فرد، سهلة التحقيق على الاطلاق. وبما ان توفير الموارد يرتبط دائما بأوضاع الأطر المؤسساتية، فان العنف البنيوي سيبقى دائما ملازما لها. وبالتالي سيصبح هذا العنف وصفا نموذجيا لواقع المجتمعات، وسيكون السلام نقيضا له في الطرف الآخر. هذا الأمر يسهّل التعبير عن النوايا النقدية، غير انه لا يساعد على ابراز حدة التباينات للمفاهيم المستخدمة التي لا مفر من اللجوء اليها في البحث العلمي.

اضافة الى ذلك، قد تحتجب وراء مفهوم "العنف البنيوي" كما هي الحال في مفهوم "العنف الثقافي"، مجاذفة اخلاقية كبيرة. اذ تصنف في خانة واحدة، وعلى نفس

المستوى، الاعاقات الجسدية، وبتر الأعضاء، وابادة الكائنات الحيّة، مع الحالات القابلة مبدئيا للتعويض او للاسترداد. فالانسان الذي يذبح اويقتل لن يعود اطلاقا الى الحياة. كما ان الكائن البشري الذي تبتر اعضاؤه الجسدية لن يستردها اطلاقا. اما في المقابل، فان الأسير، المحكوم عليه بالسجن في ظل اوضاع سلطوية جائرة، سيعلّل نفسه دائما بأمل افتراضي على الأقل، يجعله يفكر بامكانية خروجه يوما من هذا السجن واستعادة حريته.

فالنظرة السوية الى القضايا التي يستحيل تعويضها او استردادها، والى تلك التي يمكن تعويضها، كما خلص الى ذلك "جالتونغ "في عرض مفهومه للعنف، تزيد الأمور تعقيدا، وتمحو كل امكانية للتمييز والتباين بينها. فالموت موت، والتعذيب تعذيب. اما حجم الحرمان البنيوي والثقافي فقد يفسّره او يبرره المراقب في ظل اوضاع وظروف قاهرة. غير ان الاعتراف بالمساواة في تبرير العنف المضاد، كما ابرز ذلك "دانسيك" (Dencik) في بحث صدر له عام ١٩٧٢، هو أمر مرفوض ولا يقبل به اطلاقا.

من جهة أخرى، تثير هذه النظرية السوية الريبة اخلاقيا لسبب آخر. ويعود ذلك الى تمتّع كل انسان بحرية كاملة تسمح له بتقرير ما اذا "كانت الحياة، برأيه، أسمى من القيم المادية". كما يعتبرالانسان في الوقت نفسه مؤهلا لاتخاذ مثل هذا القرار. ان دمج الاضرار الممكن تعويضها مع تلك التي يستحيل تعويضها في مفهوم واحد، تنقل بالتالي هذا القرار من جلالة صاحب العلاقة الى الرغبة الذاتية لدى الباحث في موضوع السلام. اذا، لا بدّ من ان يبقى هذا الادّعاء الخفي في صلاحيات المتسلّط محظورا وبعيدا عن أخلاقيات هذا البحث العلمي.

ان عدم دمج العدالة والسلام في نفس المفهوم يتوافق بالتالي ايضا مع الاستخدام اللغوي العفوي. فلا توجد لدينا أي مشكلة في الكلام عن ربط "السلام بالعدالة"، ولا عن العلاقة الآلية بينهما، أي "السلام عبر العدالة"، واعتبار ذلك تركيبا

لغويـــا بالغ الأهمية. غير ان هذا الأمر لن يصبح ممكنا الا عندما يحصل فعلا تمييز واضح لمضمون هذين المفهومين .

اما الاعتراف بذلك فيعني قبل كل شيء استبعادا تاما لمعيار دور العدالة حول نظـــرية الســـلام، ولا سبيل الى ذلك الا بفصل مفهوم السلام عن أسبابه. وهذا أمر ممكـــن. فعـــندما نـــرى مـــثلا وضـــعا مهددا دائما بالعنف، لأن مجموعات سياسية واجتماعـــية تشعر بظلاميته وجوره، وتعي ذلك جيدا، فلا بدّ لها عندئذ من اللجوء الى كـــل الوسائل العنفية لتغيير هذا الوضع. فبين العدالة والعنف يقوم الى حدّ ما ارتباط سببي محتمل، له أهمية كبيرة بالنسبة لنظرية السلام. غير انه لا يشكل بالنتيجة عبئا او مشكلة في اطار "تحديد" مفهوم السلام .

ان الجـــزم القـــاطع حول فصل المفهوم كموقف سليم لا شائبة فيه، أو كنتيجة حتمـــية علـــى الأقـــل لهذا الاقتناع، هو غير دقيق. كذلك لا يمكن القبول بالقول "ان مجـــتمعا مـــا هو مسالم ولكنه غير عادل"، ولا يمكن بالتالي انتقاده. فهو في الحقيقة يستحق حكما نقديا (لأنه غير عادل)، كما يستحق حكما ايجابيا (لأنه مسالم). وهذا ما يفرض بالتالي، والى حدّ ما، وصفا تباينيا ودقيقا، كوصف هذا المجتمع بغير المسالم، الأمـــر الـــذي يدعـــو في البداية الى الريب والتشكيك، ويدفع الى التساؤل عن كيفية حصول ذلك وعن ماهية معالم القلق والاضطراب .

ان دمـــج الســـلام مع شروطه وأسبابه يعقّد بالتالي النظرية ويجرّدها من كل مـــرونة. فعـــندما يـــتم بنفس الطريقة تحليل الشرط المنظّم والشرط المكوّن، وكذلك الأســـباب والتداعيات، لن يخرج من هذه النظرية الا ما يسمّى بعلم النماذج او بعلم التطبيق (أي دراسة المبادئ التطبيقية). يكفي فقط القاء نظرة على التحليلات النظرية التصـــنيفية التي يصعب جدا فهمها لدى "فوغت" في ابحاث صدرت له سنة ١٩٩٤/ ١٩٩٥ و١٩٩٥، وكذلـــك لدى "جالتونغ" في بحثه الصادر عام ١٩٩٨b ، كي تلمس مساوئ هذا التعامل مع المفاهيم. وبعكس ما تصوره "شفاردتفيغر" ، فلا بدّ لنا اذا من اجراء تمييز واضح بين السلام والعدالة .

السلام كمفهوم للعلاقات الاجتماعية

هناك تضييق آخر على مفهوم السلام ينبغي أخذه ايضا بعين الاعتبار، ألا وهو ادراك معنى السلام كتعبير عن العلاقات. في هذا الصدد سبق ان اعطى علم اللاهوت وعلم الفلسفة قيمة خاصة للسلام النفسي والداخلي في حياة الانسان. ولكن انطلاقا من النظرة العلمية، يبرز استخدام الشخصية الانسانية المكوّنة من عناصر عديدة، وكأنه أمر مجازي ومبهم.

من هذا المنطلق اقتُرح استخدام عبارة السلام فقط للعلاقة المتبادلة بين المجموعات "المؤهلة لعمل مقصود". ويفهم بالقصدية، حسبما جاء في بحث نشره "جون سيرل" (John Searle) عام ١٩٩١، أهلية المرء في الاستناد الى شيء بادراك العلاقة معه والتي لا بدّ من ان تكون الى حدّ كبير متبادلة، وكأن قصدية جميع الاطراف منها تكمن في توفير "السلام".

هنا تنفصل العلاقة بين الانسان والطبيعة عن هذا المفهوم. فالطبيعة لا تستطيع ان تتصرف مع المجموعات البشرية على أساس القصدية. "فانتقام الطبيعة" وما شابه، ليست سوى عبارات مجازية لا يمكن اسخدامها اطلاقا في البحث العلمي. غير ان كل محاولة لربط البعد البيئي بمفهوم السلام، كما فعل "فوغت" في بحثه عام ١٩٩٤/٩٥b، و"باشلر" عام ١٩٩٤/٩٥ و"جالتونغ" عام١٩٩٨b ، و"بولدينغ" عام ٢٠٠٠، تؤدي احيانا، بعد تدقيق معمّق، الى احراجات متنافرة ومضحكة، الأمر الذي يدفع الى طرح أسئلة عديدة، منها: أين ترسم الحدود؟ هل يمكن التفكير بالسلام بشكل نباتي؟ هل يستهلك البيض أم لا؟ كيف تدجّن الحيوانات المفترسة؟ هل يتمّ ذلك مثلما تربّى القطط والكلاب؟ كيف ستربّى الحيوانات الجديدة التي ستولد بواسطة التناسخ او التلاعب في الجينات؟ أليس تغيير المناظر الطبيعية أمر غير سلمي؟ أليس هذا اعتداء عنيف يمارس ضد الطبيعة؟ ألا يشعل الانسان النار في الطبيعة بهدف تحويلها الى أراض زراعية او صالحة لمشاريع عقارية؟ هل يتوافق مع السلام القضاء على

الحشـــرات الطفيلية المؤذية، من خلال ابادة ناقلات الأوبئة كذباب الأف، او مكافحة الجراثيم المثيرة للامراض بالطرق البيئية او بواسطة المواد الكيمائية؟

يـــبلغ المفهـــوم البيئـــي للسلام ذروته في المطالبة باقصاء اللجوء الى "مذهب المركـــزية البشـــرية" [وهو مذهب يعتبر الانسان كحقيقة الكون المركزية]، واعتباره طريقة تفكير تعرض السلام للخطر، كما أشار الى ذلك "جالتونغ" في بحث نشره عام ١٩٩٨، وكذلك "بولدينغ" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠. ان المطالبين بذلك لم يتنبهوا اطلاقا الى أي حد ترتكز نظريتهم على الانسان، كحقيقة الكون المركزية، وذلك لانه لـــم تتـــبادر الـــى أي ذهن بين الكائنات فكرة السلوك الحيادي للانخراط في التوازن البيئـــي. فهم يتبعون الغرائز المتدفقة وراء تكاثر جنسها وبقائها على قيد الحياة. ان ابعـــاد جنس ما من الكائنات وسط السلوك وتحييده الى حدّ ما، هي محاولة تدخل في صلب مذهب المركزية البشرية. فمن مذهب "البنائية" كان بامكان البحاثة النقديين في مفهوم السلام ان يتعلموا من ان النظرة الحرة الى الحقيقة الواقعية، ليست عملية.

مـــن بين عناصر السلوك المبرر والخاص بالجنس البشري، لا بدّ من الاشارة الى التدخل العقلاني في بيئة الانسان. وهذا ما يفرض عليه ان يتصرف بطريقة ذكيّة وبشـــكل تقبله الطبيعة دون تعريض حياته للخطر. ان مثل هذا السلوك الذي يتوافق مـــع البيئة ينبغي بناؤه وتثبيته بطريقة عقلانية والزامية تهدف الى انقاذ حياة الجنس البشري، ولا يمكن ربطه بمقولة سلام بيئية خفيّة المعالم.

وهـــذا يعنـــي من جديد انه لا يمكن فصل علاقة الانسان بالطبيعة عن نظرية الســـلام ولا التخلّي بالتالي عن الاحكام النقدية. فحيثما يستبعد الارتباط بين الانسان والطبيعة من التوازن، تزداد بالمقابل امكانية حصول توتر في السلوك والعلاقات بين المجموعات الاجتماعية والسياسية. فالهجرات البشرية التي تفرضها الأوضاع البيئية يمكـــنها ان تـــزيد مـــن حدّة التوترات الاتنية وتحول دون الوصول الى تسوية في النزاعات حول تقاسم الموارد الطبيعية. ان الانخفاض الحاصل في هذه الموارد، مثل المـــاء والأراضـــي الزراعـــية، يستطيع اشعال نار الفتنة والنزاعات (راجع في هذا

الصـــدد دراسة "مولر" الصادرة عام ١٩٩٣). فسلوك الانسان مع الطبيعة يلعب نفس الدور في نظرية السلام، مثل الدور الذي تلعبه العدالة.

ان رفـــض المفهـــوم البيئـــي للسلام لا يمنع الكلام اطلاقا عن تدمير البيئة والاســـاءة اليها وعن ابادة الكائنات الحيّة وما شابه، كما لا يُمنع توجيه الانتقادات فـــي هـــذا المجال. غير ان هذه القضية تعود بالدرجة الأولى الى علم البيئة الذي يجـــب ان يقـــوم، كما هو الحال بالنسبة للبحث في موضوع السلام، على معطيات ترتبط بعلوم متعددة (راجع "داز" في بحثه الصادر عام ١٩٩٢، و"مولر" في بحثين لـــه صدر الأول عام ١٩٨٠ والثاني عام ١٩٩٢، وكذلك "لافي" (Levy) في دراسة نشرت له عام ١٩٩٥).

وأخـــيرا يتعلق الأمر بالعلاقات بين المجموعات وليس بين الأفراد. من هنا لا بـــدّ مـــن ان نلاحـــظ ان كـــل اثارة للعنف الفردي ستعتبر تشويشا وارباكا للسلام. فالمجـــنون الـــثائر، والـــزوج الـــذي لا يتوانى لسبب او لآخر عن ضرب زوجته، والمجـــرم أو المجرمة، الخ، يصنّفون وفقا لطريقة تعبيرهم عن حالاتهم المَرَضية او الاجتماعية. ولكن لم يحاول أحد بعد، بالاستناد الى التحديد المطروح هنا، ربطهم او ابـــراز علاقتهم بمفهوم السلام. حتى العنف الاجرامي هو بالحصر "عمل اجرامي"، وليس أكثر من ذلك.

يمكـــن للســـلام كـــ"علاقـــة" ان يكون ذا قطبين او أقطاب متعددة، كما يمكن وصـــفه بـــنوع خاص كـــ"علاقة ثنائية" داخل نظام تفاعلي كبير، او كـــ"حالة" ايضا لهـــذا الـــنظام التفاعلـــي (راجـــع هنا "الغستروم/جرناك" (Elgström/Jerneck) في دراســـتهما المنشـــورة عـــام ٢٠٠٠، ص ٢٧٩). فالســـلام مثلا يسود بين السويد والـــنروج، حيـــث يوصـــف الســـلام بـــ"حالة" نظام الدول السكندينافية او العلاقات الاوروبـــية الغربـــية والاطلسية، التي يندمج فيه كل مواطن. غير انه بالمقابل تسود ايضا "حالات حرب" او توتر داخل هذه الأنظمة، مثلما هو الحال بين اسبانيا ومنظمة تحريـــر مـــنطقة الباســـك، او بين أطراف النزاع القائم في ايرلندا الشمالية. وبعبارة

أخـــرى، عـــندما يُستخدم مفهوم السلام، ينبغي على التجمعات الاجتماعية والسياسية ذات العلاقة، ان توضّح بدقة هذا المفهوم، كي لا يبقى استخدامه غامضا .

وكذلـــك يـــبدو ان التفكير بالسلام فقط كـــ"سلام عالمي" لا قيمة له، وفقا لما أوضحه "شفاردتفيغر" في بحثه الصادر عام ٢٠٠١، صفحة ٢٠٤. فهنا ايضا لا بدّ للتطبيق العملي اليومي ان يُشكل دليلا واضحا. فعندما ينظر الى السلام كسلام عالمي فقط، هل نحتاج بعد ذلك الى التمييز بين هذين المفهومين؟ ليس من شك في ان هناك تـــرابط عضوي يزداد وينمو باستمرار. غير انه لا يقال في هذا الصدد ان العلاقات الســـلمية فـــي سيراليون مثلا ، تُطرح لمنافسة السلام القائم في اسكندينافيا او تُعيقه. وكذلك انه لمن غير المعقول تماما ان نستنتج استتباب السلام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وبالتالي معرفة اسبابه)، بينما نقبل في الوقت نفسه باقصاء بعض المـــناطق المعيـــنة والمحـــددة جغرافيا، من هذا السلام، مثلما هو الحال في ايرلندا الشـــمالية ومـــنطقة الباســـك وجزيـــرة كورسيكا، بالاضافة الى العداوة القائمة بين المهاجرين والمجموعات المنظمة من اليمين الراديكالي في عدد من دول هذا الاتحاد .

مـــن حســـنات هـــذا المفهـــوم انه يسمح بتركيز التفكير على السلام الداخلي والخارجي معا، كما عبّر عن ذلك "جالتونغ" في نظريته عن السلام، وذلك دون تثقيل هـــذا المفهوم باعتبارات غامضة واخلاقية. غير ان حصر تطبيق هذا المفهوم على العلاقـــات الدولـــية، فهـــو لا يعني فقط استبعاد الاسباب التي دفعت بالبحث العلمي الحديـــث عن السلام كجواب على الحروب الأهلية والدينية فحسب، بل ايضا تجاهل الأمر الواقع الذي يكشف لنا عن ان معظم النزاعات العسكرية منذ عام ١٩٤٥ وحتى وقتنا الحاضر ليست نزاعات دولية بل هي نزاعات داخل الدول. لذلك ينبغي استخدام المفهوم الذي يغطّي هذين المجالين دون أي لبس أو غموض أو تشويش .

ومـــن حسنات مفهوم السلام الذي يفرض تسمية الجهتين المعنيتين؟؟ انّه أكثر دقّـــة ويعـــزّز إمكانيات التمييز. الأمر الذي يسمح بفهم السلام كـــ"غياب لكل عنف مباشر" بين مجموعات اجتماعية وسياسية معيّنة.

السلام في البعد الزمني

برزت اعتراضات محقّة ضد مفهوم السلام الموصوف بكونه "حالة" محضة. فهي تستند الى ضرورة الاهتمام بالبعد الزمني في عملية السلام (هذا ما استنتج من مفهوم العنف البنيوي والسلام الايجابي، كما شكّل هذا الاستنتاج الحيّز الأكبر في احدى الدراسات). كوصف للحالة، اعتبرت "الثانية"، أي فترة الوقت التي سبقت الهجوم على مركز الارسال في "كلايفتز" (Gleiwitz) في التاسع من ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، بانها فترة "سلام"، كما اعتبرت "الثانية" التي اتبعتها بانها فترة "حرب". غير ان هذا الوصف لا يمكن ان يكون مُرضيا أقلّه ظاهريا.

انطلاقا من ذلك، توصّل "كزامبيل" الى النتيجة التالية، وهي وصف السلام كنموذج لعملية تراجع العنف من جهة، وارتفاع مستوى العدالة من جهة أخرى (راجع "كزامبيل" في بحثه الصادر عام ١٩٧٢). وهكذا أُدرج البعد الزمني بجلاء ووضوح في التعريف، وتمّت تسوية مشكلة "الثانية الأخيرة المسالمة". وبالتالي اكتسب هذا التحديد حسنة، الا وهي التخفيف من حدة مشكلة السلام، وكأن الواقع القائم لا يُنتقد انطلاقا من "ايتوبيا" جرى تكوينها، بل يُقيّم بمعيار حركة يمكن قياس اختبارها او امتحانها على مثل هذا الواقع المثالي. لقد أشرت سابقا الى مشكلة العدالة. اما السؤال الذي يطرح الآن، فهو هل يمكن الاسهام في تحديد مفهوم السلام عبر فهم يرتبط بـ" عملية السلام."

ان الاعتراض ضد "السلام كحالة"، يدور الآن حول "السلام كعملية". يمكن قياس هذا الأمر من خلال مراقبة وتحليل الفرق في الأبعاد الزمنية، كمراقبة مستوى اللجوء الى العنف والظلم بين مرحلتين مختارتين، نسمّي الأولى (ت ١) والثانية (ت ٢). فاذا جاءت نتائج هذين البعدين سلبية، يكون السلام في حالة تطور مرضية. واذا كان الفرق بينهما ايجابيا، يأتي التطور مناقضا للسلام.

قد يؤدي كل ذلك الى اوصاف غريبة الأشكال والى حالات معقدة تماما، مثلما حصل لمفهوم "الثانية السلمية" عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كما

كـــان الحـــال مع نظام "بول بوت" في كمبودجيا بعد المجازر الجماعية حيث تراجع مستوى العنف وارتفع مستوى العدالة، بفضل السياسة الاجتماعية التي جرى تطبيقها (أقله وفق مفهوم العدالة الموجه نحو المساواة آنذاك).

فـــي الســـويد، بـــرز مؤخرا ارتفاع هامشي في مستوى العداء للأجانب رافقه تـــراجع جزئـــي في السياسة الاجتماعية، الأمر الذي كشف عن اتجاه معاكس يسمح بتصـــنيف حالة المجتمع السويدي، وكأنه مجتمع لا يحب السلام. هل يصبح في هذا الاطار مثلا اعتبار كمبودجيا بعد مرحلة الذعر والدمار التي عصفت فيها، وبالاستناد الـــى مفهـــوم "عملـــية السلام"، بأنها بلد اكثر سلما من النظام السويدي الذي يبحث باستمرار عن عملية تكيّف مع التطورات القائمة على أراضيه.

أمام هذه الوقائع نلاحظ ان وصف مفهوم السلام بكونه "حالة"، او "عملية" قائمة، يقودهمـــا حـــتما فـــي سياق التطبيق وفي حالات معيّنة الى أمور واقعية غير مرضية اطلاقا. لذلك نرى من الضروري اختيار مفهوم يشمل "الحالة" و"العملية" معا.

السلام يفترض تفاعلا ناجحا في عالم الحياة

العـــودة الى النظرية "الهوبسية" تشكل هنا نقطة الانطلاق. فمنذ عهد "توماس هوبس" (Thomas Hobbes) اعتبر النقاش حول السلام كنتيجة راجحة لجهد معيّن، او لبـــناء غـــير عـــادي، او كمؤسسة يجب اعادة بنائها، وترتبط فيها كل اسباب العنف المجتمعـــي والدولـــي، وحتى ايضا تلك الكائنة في طبيعة الانسان. من هذا المنطلق اعتـــبر "هوبـــس" الحرب حالة معيارية يمكن تجاوزها من وجهة نظر تفاؤلية عبر مفاوضات وهيكليات ذكية. في هذا الاطار، واستنادا الى مفهوم السلام الذي نادى به القديس اغوسطينوس، والى الأبحاث التي نشرها "بوخهايم" (Buckheim) عام ١٩٨٢، و١٩٩١، و١٩٩٣، توصّل "ميخائيل هنكل" (Michael Henkel) عام ١٩٩٩ الى تغيير ناجح ومثمر في المفهوم الهوبسي. فالسلام ليس بالنسبة لهذا الأخير حالة شاذة يجري بناؤها وتثبيتها بجهد كبير ضد كل أسباب الحرب، بل هو حالة طبيعية لتفاعل ناجح

بيـــن الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. فالسلام يتأصل في الحياة اليومـــية بشكل لا داع لاعتباره مشكلة او حالة استثنائية تحتاج الى اهتمام او معالجة خاصة. من الممكن حصول ذلك في حال حدوث تشوش او اختلال يؤدي الى بروز العنف ويستدعي بالتالي اللجوء الى تدابير مضادة.

مـــن المؤســـف ان تعـــود بنا نظرية "هنكل" الى مستوى علم الكائنات السياسي المعـــروف. لقد استخدم لغة يمكن اعتبارها لغة مكتومة، ولكنها مضرة، تذكر بالتكوين المعـــروف للحركات السياسية (التي تؤدي في النهاية الى قيام الدولة كمؤسسة)، وكأنها تجســـيد ليس فقط للعمل السياسي فحسب، بل ايضا لانجاز السلام. ان هذا اللبس يعطّل بنوع خاص النظرة الى المضمون الاجتماعي في العلاقات الدولية، وهو أمر لا يسمح بـــه، كما هو الحال مع المفكرين الكلاسيكيين، مثل ممثلي المدرسة الانكليزية، (وبنوع خاص "بول – Bull – وما نشره عام ١٩٧٧، وكذلك "واتسون" – Watson – ودراسته الصـــادرة عام ١٩٩٢). لقد برهن هذان الباحثان عبر أبحاثهما ان الاعتراف المتبادل ليس سوى "الجانب الخارجي" للسيادة الوطنية المحظور المساس بها، وكذلك هو الشرط الضروري لتحقيق السلام من قبل الدول نحو الخارج. من المؤسف، كما هو مستغرب، ان يعـــتمد "هـــنكل" وكذلـــك "فاندت" (Wendt) ١٩٩٩؛ (Reus-Smit) ١٩٩٧، بشكل معياري على دراسات "جورج ه. ميد.(George H. Mead) "

وفـــي الوقـــت نفســـه، ســـهّل اعتبار هذه النظرة الى السلام، وكذلك التفاعل المتأصـــل والـــناجح فـــي عـــالم الحياة، الدخول الى طبيعة مشكلة السلام وعمليتها وحالـــتها، سعيا الى توحيدها في مفهوم واحد. ان تأصيل السلام في عالم الحياة، أي فـــي "المعارف والتطبيقات اليومية المتعلقة بنظام الحياة"، كما وصفها "هنكل"، تشير بوضـــوح الى الاستمرارية الزمنية الضرورية للسلام. وهذا ما يشترط الى حدّ كبير طـــابع الاســـتقرار في مفهوم السلام. كما يجعل من مفهوم "سلام الثانية" أمرا تافها وعبثـــيا. وبالتالي تصبح الأوصاف او الخصائص المميّزة مثل "السلام المستقر"، او "الســـلام الفاعل"، او "السلام الدائم"، امورا سطحية تماما، ولن تعود شيئا أخر سوى عبارات حشوية لافائدة منها (راجع في هذا الصدد بحث "كاكوفيكز" – Kacowicz – الصادر عام ٢٠٠٠، صفحة ١٨).

لا بدّ للاستمرارية ان تترسخ في التطبيق العملي كما في اذهان اصحاب القرار والمسؤولين (راجع " كاكوفكز/بار- سيمان - توف" - Kacowicz /Bar-Siman-Tov - وبحثهما المنشور عام ٢٠٠٠، صفحة ١٨/١٧). فتطبيقهما المراقب وفقا لمقياس السلام، لا ينبغي ان يبرز شيئا يدل على العنف. كما ان خطابهما الموجّه والذي ينظر اليه ايضا عبر "مقياس السلام" لا يمكنه ان يثير أي انتظار (او قصد او مضاربة)، من شأنه ان يقبل بأي استخدام للعنف في المستقبل. كما يصعب القبول بالتطبيق الموجّه من المنبر الذي يتبوأه الباحث في موضوع السلام، والذي يسمح لنفسه باستنتاج العنف أو بالحكم على ضياع السلام، وفقا لرغباته وذوقه واختباره لمفهوم العدالة، او وفقا لامتعاضه من الوجوه الثقافية الممقوتة (راجع "فوغارتي" - Fogarty - في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠، صفحة ٤١/٤٠). ان مفهوم السلام هذا مرفوض تماما. فاذا تفاوض أصحاب العلاقة دون التفكير باللجوء الى العنف، ودون الاشارة اليه اطلاقا في مداخلاتهم ومناقشاتهم، كما في توقعاتهم البعيدة المدى، عندئذ يستطيع الباحث او الباحثة في هذا المجال التحدث عن امكانية احلال السلام.

غير انه من الطبيعي ايضا وجود خداع في هذا المفهوم. لربما يتم الاصرار في الخطابات والمداخلات، وتبيّت بشكل متعمد ومكّار نوايا خفية وتوقعات محتملة، اذ لا يمكن في الحقيقة استبعاد ذلك، خاصة عندما يستثنى ربط كيفية التطبيق على الأرض أو اشراك طرف ثالث في المفاوضات. فاللجؤ الى البحث عن امكانية التشويش على السلام مستقبلا (عبر الظلم وفرض نظام الأبوة، والتفكير بالمصالح الخاصة، والاعتداء على البيئة، الخ)، يكشف عن وجود ادلة بليغة المعاني تعطّل مفهوم السلام هذا اوتحدّ من تطبيقه.

يبدو هذا المفهوم في حدّ ذاته مرنا للغاية وأقل ضعفا من الوجهة الايديولوجية بالمقارنة مع المفاهيم الشعبية. فاستنادا الى كل هذه النظريات ومناقشاتها، يتبيّن بالنتيجة ان مفهوم السلام يتكيّف بشكل بالغ الأهمية، عندما يوصف بـ"حالة معيّنة". كما يتضمن، في الوقت نفسه، تطلعا واضحا الى المستقبل يُربط بتوقعات اصحاب القرار. وباختصار يمكن القول:

"ان السلام هو حالة تنشأ بين مجموعات اجتماعية وسياسية معيّنة. فيتميّز عبر نبذ كل عنف مباشر يمكن اللجوء اليه في النزاعات والخلافات التي تنشب بين هذه المجموعات".

يستخدم مع هذا التحديد، من وجهة نظر "البنائية الجديدة"، الاقتناع المتعارف عليه حول معنى النزاعات وفهمها التجريبي كظاهرة لبنى فكرية صرفة في السياسة. ويرتبط ذلك بنوع خاص بنظرية " أولا فيفر" – Ole Waever – حول كيفية احلال الأمن. لقد استنتج هذا الأخير ان مشاكل الأمن تصبح من الأمور الجديّة في المفاوضات عندما يسمّيها أصحاب العلاقة باسمها. عندئذ لن يلعب أي دور حاسم مضمونُ العبارة اللغوية "احلال السلام". غير ان المهم هو ان اصحاب العلاقة او القرار يقصدون عبر هذه الكلمة التي يستعملها ويرددها الناطق باسمهم، كما يقبل بها المستمعون، تطبيقا معيّنا لحالة لا علاقة لها بالأمن من الوجهة المعيارية يصفها "فيفر بـ"الاجراءات الاستثنائية" (راجع بحثيه الصادرين الأول عام ١٩٨٩ والثاني عام ١٩٩٥، وكذلك بحثه المشترك مع "بوزان فيفر دا فيلدا"– Buzan Waever/ de Wilde – الصادر عام ١٩٩٧).

في اطار تطبيق هذه النظرة الى المشكلة، يبرز مفهوم السلام كسلوك تفاعلي تقرر الأحزاب من خلاله نبذ "اللاسلام" ــ أي رفض الاستخدام الممكن والآني للعنف ــ في ممارساتهم، وبنوع خاص في النزاعات التي قد تنشب بينهم. فالعبور من السلام الى اللاسلام يحصل عندما يعبّر بوضوح ممثلو مجموعات اجتماعية او سياسية (مثل حكومات الدول، واحزاب المعارضة، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الاتنية او الدينية، الخ) عن امكانية اللجوء الى العنف، علما انه من المحتمل جدا بروز مسبق لهذا التعبير عن استخدام العنف الآني، الأمر الذي يسهّل ادراك أهمية العامل الزمني المشار اليه سابقا في تكوين مفهوم السلام .

غير انه لا بدّ من الاعتراض على ان مجتمعا مسالما في معنى مفهوم الهيمنة الذي أشار اليه "غرامشي" (Gramsci)، او أي نظام دولي، يدخل في خانة

مفهوم السلام هذا. قد يكون هذا الأمر صائبا، ولكن من هذا المنطلق بالذات، تبرز اهمـــية التمييز بين مفهومي السلام والعدالة. فنظرة "غرامشي" عن الهيمنة، تنبثق مـــن مجتمع مقسم الى طبقات ومتسلسل السلطات. ان الطبقات الدنيا وزعماءها يتم ترويضـــهم بالعصا والزامهم بقبول تنازلات كبيرة، وكذلك يتم ربطهم بواسطة هذا المسلك التوزيعي بايديولوجية تتناسب مع هويتهم، بشكل يحول دون بروز اية فكرة لديهـــم تهدف الى تغيير الوضع بالعنف. ومن جهة أخرى، حتى الطبقة المعارضة للنخـــبة والمدركة لدافع الطبقية، تتخلى عن العنف وتسعى جاهدة بالوسائل السلمية الى التعبير عن معارضتها للهيمنة. ان مجتمعا كهذا لا تسوده عدالة كاملة، بل يوفّر شـــروطا معيّـــنة لتأمين توزيع العدالة بشكل لا يحتاج الى استخدام العنف كمفهوم لاســـتقرار السيطرة، ولا يمكن أخذه بعين الاعتبار لاحداث أي تغيير (راجع بحث "جـــيل" – Gill – الصادر عام ١٩٩٣، وكذلك بحث "كوكس" – Cox – الذي نشر عـــام ١٩٩٣). وهكذا نخلص الى القول بعدم وجود عدالة كاملة، بل بوجود سلام نسبي .

أسباب السلام

يشـــار الى الشروط الضرورية لاحلال السلام والحفاظ عليه بـــعبارة "أسباب الســـلام"، وهـــي عبارة استخدمها "زيلنسكي" عام ١٩٩٥. فبالرغم من عدم تركيزه كثيرا على هذا الوصف، غير انه أعطى نماذج عديدة، من شأنها ان تساعد في توفير معلومـــات حـــول شروط السلام. هنا تلعب دورا بالغ الأهمية دراسة "كزامبيل" التي أعـــيد نشـــرها عام ١٩٩٧ والتي ابرز فيها كل العناصر التي تحدد معالم البحث في موضـــوع السلام، وكأنه بحث أساسي عن اسباب السلام. وفي التسعينات من القرن الماضـــي، أطلقت تسميات عدة على عناصر أسباب السلام في اطار النظريات عن العلاقـــات الدولية وضمن اطار من الواقعية، (مثل توازن القوى، والهيمنة)، وضمن اطـــار العمل المؤسساتي، (مثل الأنظمة السياسية)، وكذلك في اطار مذهب "البنائية" الداعي الى نبذ "المأزق الأمني".

وقـــد تمحـــورت بنوع خاص أبحاث أكثر شمولية حول النظرية الليبرالية عن "السلام الديمقراطي"، وذلك في سبيل تحديد " ثقافة السلام" التي تساهم فيها "البنائية"، ومفهـــوم الحركة النسائية، وكذلك ايضا نظريات السلام الكلاسيكية النقدية. غير ان محاولـــة الوصـــول الى نظرية اكثر شمولية تركزت على عبارات مثل "التحضير" او"الحضارة"، وجرت حولها مناقشات نقدية وموضوعية عديدة.

فـــيما يلـــي، وبعد محاولة لتوضيح مفهوم "أسباب السلام"، سنتوقف عند آخر الـــتطورات الجديدة والحديثة المتعلقة بالنظريات عن العلاقات الدولية، قبل ان نولي اهـــتماما خاصـــا بمفهـــوم "السلام الديمقراطي"، و"السلام كحالة حضارية"، و"السلام كانتاج ثقافي".

ملاحظات حول الاسلوب والمفهوم لوصف "أسباب السلام"

مـــن خـــلال فهم السلام كحالة طبيعية لتفاعل ناجح بين مجموعات اجتماعية، ينـــتج حكما عمل متباين مقابل "مجموعة أسباب السلام". لا يمكن فهم ذلك من الآن

فصاعدا كـ "غياب لأسباب الحرب"، ولا كتحييد لهذه الأسباب بالذات. فالتمييز يجب ان يحصل بين مختلف أنواع أسباب السلام المتداخلة والمتشابكة واقعيا ببعضها بعض .

ان النوع الأول من أسباب السلام يعطي جوابا عن السؤال التالي: ما هي الشروط التكوينية التي تسمح بنجاح التفاعل السلمي بين التكتلات الاجتماعية، بحيث انه لا تعد تخطر على بال أي فريق فكرة استخدام العنف للحفاظ على مصالحه الذاتية؟ ما الذي يساعد على تنظيم عالم من الحياة المشتركة يسودها تعايش سلمي؟ في هذا الاطار يمكن استخدام عبارة "الأسباب اليومية للسلام".

النوع الثاني من "أسباب السلام" يرتبط بالشروط التي تؤثر بشكل مضاد ومستهدف عند بروز أسباب العنف. قد يتجسد ذلك في موقف لاحق يتّخذ بعد تشويش ناجح على السلام. فيتمنى ممثلو هذا الموقف تجنب تكرار مثل هذا الحدث، لأن التغيير في اسباب السلام على مستوى التطبيق الاجتماعي والسياسي يشكل اقتناعا واعيا بامكانية فقدان السلام. يشترط هذا النوع مسبقا تحديد كل العوامل المهددة للسلام، والتي تستدعي اهتماما خاصا بها. وهذا ما يمكن وصفه بـ"الاسباب الوقائية للسلام".

اما النوع الثالث والأخير فيبرز عند حدوث خلل او اضطراب يحدده او يقرره اصحاب العلاقة الذين يعتبر التفاعل بينهم "غير سلمي". ومن المحتمل ايضا استخدام الوسائل التي تهدف الى تجاوز ممارسة العنف، لا بل الى استبعاد اللجوء اليها، وبالتالي تعمل على تحريك عملية السلام. هنا يمكن الكلام عن "الاسباب التحويلية للسلام".

ومن المحتمل جدا وجود انواع كثيرة أخرى من أسباب السلام. غير انه من المستحسن الاكتفاء بالكلام في الاطار التطبيقي، من وظائفها اليومية والوقائية والتحويلية.

هنا يُطرح السؤال التالي: أي نوع من الاضطرابات المركزية من شأنه ان يؤدي الى تفاعل سلمي، وان يؤثر على اسباب السلام الوقائية والتحويلية؟ (راجع

"بورتـــر" – Porter – فـــي بحثه الصادر عام ١٩٩٥). يشير الجواب العام عن هذا الســـؤال الـــى ان كـــل تأزيم أو تأجيج عنيف للنزاعات بين المجموعات الاجتماعية والسياسية، هو نزاع على تقاسم الثروات المتعددة الأشكال (راجع " جور" – Gurr – فـــي بحـــث أول صـــدر عـــام ١٩٩٣، وفي بحث ثان نشر عام ٢٠٠٠). اذا، يدور الخلاف عادة على التقاسم حول المسائل التالية:

- الثروات المادية
- الأراضي التي ترتبط ايضا بالثروات المادية والموارد الطبيعية
- حظوظ المشاركة في عملية تقاسم الثروات والموارد
- حظوظ تحقيق قيم الهوية (كالاستقلال الذاتي، والدين، والمفهوم الاتني).

يحـــري الـــتهديد بالعنف عندما يبلغ توزيع هذه الموارد وهذه القيم درجة غير متساوية، خاصة اذا شعر بصعوبة تحقيقها او القبول بها أحدُ أطراف النزاع دون ان يـــرى مخـــرجا من هذا المأزق. هنا يمكن التهديد بالعنف ايضا عندما تطرح مطامع صـــعبة التحقـــيق حـــول المـــوارد النادرة، ودون ان يرى أي من أصحاب المطامع امكانـــية لتقاســـم أفضـــل، وذلك بسبب ندرة هذه الموارد. فهنا يكمن اذا سبب ربط "العدالـــة" بالســـلام، حيث يمكن حصول تنافس حول تصورات ومفاهيم عن العدالة صعبة التحقيق، قد تكون من أسباب العنف المحتمل ايضا.

تكمـــن وراء مشكلة التقاسم ثلاث بنى عميقة ذات طابع اجتماعي وسياسي من شأنها تعقيد هذه المشاكل، أو الحؤول دون اللجؤ الى الوسائل المساعدة .

اولا، قـــد يكون ذلك تعامل مع الطبيعة بسبب النقص في الموارد الطبيعية (او الأراضـــي الزراعـــية)، وبالتالـــي تعقيد مشكلة التقاسم بشكل مباشر أو غير مباشر (بســـبب تدفـــق المهاجريـــن الذي يؤدي الى تدمير البيئة). كما ان كيفية التعامل مع الطبيعة قد يسهّل عملية تحسين معالمها والمحافظة عليها .

ثانـــيا، قد يتعلق الأمر بالوضع الاقتصادي الذي ينعكس سلبا ويزيد في تردّي التفاوت الاجتماعي باستمرار، وبالتالي قد يؤجج حدّة النزاعات حول فهم العدالة.

ثالثا، ان البنى ذات الطابع الابوي التي لا تشكل بالطبع تشويشا على السلام أو اساءة له (باستثناء المجتمعات حيث جرى تثبيت تقليدي للعنف المباشر والممارس من قـــبل الرجال ضد النساء، وذلك كما بيّن "باتسشايدر" في بحثه الصادر عام ١٩٩٣، وكذلك "شمولذر" (Schmolzer) في بحث نشره عام ١٩٩٦، الفصل السادس).

غـــير ان العوامل الثقافية من شأنها ان تسهّل نشوب الحرب او ان تحول دون بروز اسباب السلام.

وهـــناك عامل سياسي آخر، ولكنه ثانوي، يكمن في انعدام الثقة المبرر بحكم الخـــبرة والـــتجارب، لـــدى القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة، تجاه أطباع ونوايا وخطط شركائهم (أو أعدائهم).

هـــذا "المأزق الأمني" الذي تطرق اليه كل من "بوزان" عام ١٩٩١ و"جرفيس" عام ١٩٧٨ و"فاندت" عام ١٩٩٩، يؤدي باستمرار الى تكاثر الأفكار وانتشارها عبر أنواع مختلفة من الممارسات العنفية الممكنة، بين الدول كما في داخلها. أحيانا يمكن تحملهـــا، غير انه ينبغي التدريب والاعداد لمواجهتها (راجع "بوزان" عام ١٩٩٣، و "روي" – Roy– عـــام ١٩٩٩). امـــا النتـــيجة فتؤدي الى تشابك بنى "اللاسلام" مع "انعدام السلام المنظم" الذي أشار اليه "سانغهاس" عام ١٩٦٩.

في النهاية، لا بدّ من توحيد اسباب السلام الوقائية والتحويلية التي ستؤثر عليها مشـــكلة التقاســـم والتوزيع في مختلف ابعادها، خاصة انها تضعف مواقف اصحاب القرار، وتجعل بالتالي عملية المعالجة شفافة وقابلة للتطبيق. ومن جهة أخرى، ينبغي ان يســـاهم توحـــيد هذه الأسباب في تصحيح البنى التي تؤثر على النزاعات الناشبة بســـبب التقاســـم. وكذلك لا بدّ من ان يساهم في القضاء على "المأزق الأمني" الذي يشكل حجر عثرة أمام البنى والعمليات المسهّلة والداعمة لبناء السلام.

اسهام النظريات الكبرى في مفهوم العلاقات الدولية في التسعينات

مذهب الواقعية الجديد

بالـــرغم من احتلال مذهب الواقعية الجديد مكانة مريبة بالنسبة لمسألة السلام. غير انه يحدد بدقة بنى العلاقات الدولية المؤهلة للحؤول دون اندلاع نزاعات عنيفة، ألا وهي:

– تـــوازن القوى، وهنا لم يتم الاتفاق حول ما اذا كانت البنى ذات القطبين او المتعددة الأقطاب هي التي تضمن هذا التوازن.

– نظام الهيمنة، حيث تقوم الدولة الأقوى بلعب دور المحافظ على السلام من خلال لجم مثيري الشغب، او في حالة الضرورة، عبر ترويضهم وقمعهم او اعادتهم الى التعقل.

انـــه لمن الواضح ان هاتين البنيتين تبتعدان عن مفهوم السلام الذي تمّ تحديده حـــتى الآن. ففي اطار توازن القوى يتحوّل السلام، بحكم تبادل التهديد بالعنف، الى نظـــام هيمـــنة، اذ يهـــوّل باستمرار الطرف القوي باللجوء الى العنف ضد الأطراف الضعفاء. وهكذا يبدو ان العنف لا ينبذ من استراتيجية السلوك لدى اصحاب القرار، بل يبقى حاضرا باستمرار.

فـــي التسعينات برزت بعض محاولات البحث الهامة من قبل اصحاب مذهب الواقعية الجديد، وذلك لمواكبة تطور حالة التعاون المتنامية في العلاقات بين الدول، خاصـــة تلـــك التـــي يمكنها ان توفر تفسيرا واضحا ومقنعا من وجهة نظر الواقعية الجديدة. وهكـــذا تطورت "نظريـــة الهجوم والدفـــاع" التي اطلقها "جرفيس" (Jervis) عـــام ١٩٧٨ (راجع في هذا الصدد ملخصـــا عـــنها في دراسة "لـــين – جونس" – Lynn-Jones الصـــادرة عام ٢٠٠٠). بموجب هذه النظرية، يكون السلام أكيدا والـــتعاون أكـــثر احـــتمالا، عـــندما تكون التكنولوجيا العسكرية المدافعة اقوى من التكنولوجيا العسكرية المهاجمة، الأمر الذي يضعف "المأزق الأمني" على نحو ملفت

للنظر. حتى في حالات المفاجأة الناجحة يستطيع المهاجم ان يأمل بامكانية الدفاع عن نفسه بنجاح. فالاندفاع نحو الحروب الهجومية انخفض تماما الى مستوى الصفر، وكذلك التخوّفات المرتبطة بها. من خلال ذلك قد تبرز حالة متناقضة لمفهوم السلام، لأن امكانية اللجوء الى الحرب آخذة بالاختفاء من أفق أصحاب القرار، علما أن الاستعداد لها قد بلغ الذروة.

وقبل ان تأخذ الأمور مجراها، لا بدّ من ابراز نقطة الضعف الرئيسية في "نظرية الهجوم والدفاع"، ألا وهي حالة الريب في المجال الأمني حول وضع القوى الحقيقي بين مرحلة الهجوم ومرحلة الدفاع. ففي الحرب العالمية الأولى كان الرأي السائد يقول ان الفريق البادىء بالهجوم سينتصر. غير ان المعارك في الخنادق وبين الأسلاك الشائكة أكّدت عكس ذلك. وفي الحرب العالمية الثانية كانت الأطراف الغربية متأكدة تماما من ان الدفاع قد يكون أقوى بكثير من الهجوم. غير ان الحرب الألمانية الخاطفة أبرزت معطيات معاكسة .فقد صدرت دراسات عديدة حول هاتين الحالتين كشفت عن ان تفسير "نظرية الهجوم والدفاع" في الحالة الأولى، تمّ عبر تصوّرات أصحاب القرار، وان تكوين استراتيجية المفهوم في الحالة الثانية جاء نتيجة عوامل ثقافية وعلمية (راجع بالنسبة للحرب العالمية الأولى دراسة "سنايدر" – Snyder – الصادرة عام ١٩٨٤، وكذلك دراسة "فان ايفايرا" الصادرة عام ١٩٩٠؛ وبالنسبة للحرب العالمية الثانية، راجع دراسة "بوزان" الصادرة عام ١٩٨٥، و دراسة "كير" (Kier) الصادرة عام ١٩٩٩). وهكذا يتبين ويستنتج ان مذهب الواقعية الجديد تخلّى هنا عن الأرضية المادية التي انطلق منها، وتحوّل (دون الاشارة او القبول بذلك) الى المذهب البنائي.

اما "نظرية السلام الواقعية" الجديدة الثانية، فترى ان "المأزق الأمني" ليس نتيجة طبيعية بل هو وليد ما حاكه سابقا اصحاب القرار. فاذا ما وجدت بينهم "دول متوحشة"، أي حكومات هدفها الهجوم والتوسع، فتبرز عندئذ مشكلة أمنية مكثفة امام معظم الأطراف الذين هم في حالة الدفاع. اما اذا تبيّن ان الفريق الأول مصمم على

تنفيذ قراراته وطموحاته، فيصبح أي لجؤ الى العلاقات السلمية والتعاونية بين الطرفين مستحيلا (راجع " شفالر" – Schweller – في بحثين له، صدر الأول عام ١٩٩٤، والثاني عام ١٩٩٦). لقد تخلّى هذا الأخير في ابحاثه عن التوجيه الطبيعي للواقعية – أي عن خصائصها المتباينة – لصالح التباين لدى مختلف اطراف النزاع. واذا كانت هناك دولة تُعتبر "متوحشة" أو مدافعة عن الوضع الراهن، فلن يكون ذلك الا نتيجة توجهات داخلية متصلة في صميم الدولة والمجتمع، أي في ثقافتها. وهكذا تتحوّل مرة أخرى ركيزة نظرية السلام بقوة نحو مذهب "البنائية ."

اما النظرية الثالثة والأخيرة فتشهد على وجود حسابات مختلفة جدا لدى اطراف النزاع مقابل "الواقعية الجديدة الصرفة ."فبما ان مخاطر الحرب قد تعاكس مصالحهم او قد تسيء اليها، وهذا ما يعرفونه ايضا سلفا، فان "المأزق الأمني" يتلاشى، وتبرز مكانه ميول شديدة نحو التعاون المشترك. فالمشكلة التي تبرز هنا تعكس ما جاء في دراسة "فالتز" (Waltz) عام١٩٧٩، وفي دراسة "ميرزهايمر" (Mearsheimer) عام ٢٠٠٠، اذ تضعف كثيرا امكانية القبول بما يسمّى بـ "خطر الديمومة" في النظام الدولي. فالقبول بقوة دفاع أساسية لدى كل الأطراف تغلق الباب على وجود "دول متوحشة"، وكذلك على وجود أطراف ذات سياسات انتهازية، تعتبر الموقف الهادىء لدى منافسيها كسبا لقدرتها ولتفوّقها، وهذا ما يثمّن موقفها وحظها في البقاء. ان غياب هذين النوعين من اطراف النزاع يشترط ثقة متبادلة لا تستند الى حسابات خاصة ومحدودة، بل الى تفاعل مستوحى من اختبار مكتسب. وهكذا نصطدم من جديد بعنصر ثقافي متأصل هذه المرة بالتفاعل بين اطراف النزاع، الأمر الذي يدفع بنا مرة أخرى الى مذهب "البنائية".

في النهاية، يبدو مفهوم السلام المشار اليه هنا غريبا عن مذهب الواقعية. فالمحاولات التي حصلت في التسعينات من القرن الماضي، سعيا الى تجاوز عقمها النظري، والتي تبرز اهمية خاصة بالنسبة لنظرية السلام، تخرج كل شيء من قاعدتها البديهية المتميزة، وتلجأ بالنهاية الى تبني مفاهيم مذهب "البنائية".

المؤسساتية، او عمل الأنظمة في سبيل السلام

ان المؤسساتية، أي النزعة الى الاكثار من المؤسسات وأجهزة المراقبة، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، أسهمت كثيرا في التسعينات من القرن الماضي في تحليل مشكلة السلام. يعود الفضل الأكبر في هذا المجال وقبل كل شيء، الى "مدرسة توبنغن" التي ركّزت ابحاثها تحت اشراف " فولكر ريتبارغر" (Volker Rittberger) منذ البداية على تحليل الأنظمة السياسية وارتباطها بتكوين النزاع، وذلك سعيا لايجاد منطلق يسهّل البحث في شؤون السلام (راجع ما نشره "ريتبارغر" عام ١٩٣٩). وقد أستُنتج من أبحاث هذه المدرسة ان الأنظمة السياسية تستطيع في الواقع ان تبرز نفسها وكأنها الحجر الأساسي لنظام السلام، وذلك بشكل عام يدخل في اطار الأسباب الوقائية والتحويلية للسلام (راجع "زورن" (Zürn) في بحثه عام ١٩٩٧، و"مولر" في بحثه عام ١٩٩٥). غير انه من البديهي ان لا ينطبق هذا الأمر على كل نظام ولا يحصل في مختلف الأوضاع والظروف.

اما الأنظمة السياسية الأقل توجها نحو السلام، فهي تلك الأنظمة التي لا تولي أي اهتمام يذكر بامكانيات المشاركة وتقاسم الموارد. وهذا أمر لا يشكل أي مفاجأة نظرا الى ما أشير اليه أعلاه. من المؤسف ان هناك قواعد وترتيبات دولية تسهم أكثر فأكثر بتعقيد وتضخيم النزاعات الناتجة عن صعوبة تقاسم الموارد. فهي ترفع من امكانيات تقويض السلام والاساءة اليه، بدلا من استبعادها وازالتها تماما. يدل الاختبار على ان مثل هذه الأنظمة غير المحترمة هي ضعيفة الصمود ولا تستطيع مقاومة المطالب الخارجية (راجع "زورن" عام ١٩٨٧، و"هازنكلايفر" وغيره عام ١٩٩٧ و٢٠٠٠). كذلك نجد أنظمة لا تؤمّن توزيع الموارد بشكل متساو، رغم انها تلحظ توجهات وسبلا لتأمين التوازن والمساواة، غير انها لا تعمل بها ولا تطبقها. فهي تمتلك في الوقت نفسه امكانات من شأنها تأجيج النزاعات بدلا من العمل والتفاني في سبيل تسويتها. فالنظام الذي يكافح ضدّ عدم انتشار الأسلحة النووية

يعـــرض نفســـه، بموجـــب سياســـة الدول النووية، خاصة الولايات المتحدة، لخطر الانزلاق في هذا المستنقع (مولر ٢٠٠٠).

ونشـــير ايضـــا الى حالة استثنائية تتمثل في بعض الأنظمة التي تمتلك موارد طبيعية لا بدّ من تقاسمها وتوزيعها حبا بالسلام. فتجد ذاتها امام أنظمة ليست اعضاء فـــي منظومـــتها، بل خارج حدودها او بعيدة عنها، ولكنها تسهم مباشرة في تدهور اوضـــاعها. بيـــنما تســـهم أنظمـــة من هذا النوع كعناصر وقائية وتحويلية لصالح أعضـــائها، او يمكـــنها ان تحوّلها عبر "اعطاء طابع مدني لديمومة الحياة" في مجال التعاون المقصود، الى أسباب يومية للسلام. تساهم هذه الأنظمة في تأجيج حدّة توتر العلاقـــات بيـــن الـــدول الأعضاء والدول الأخرى. يمكن لمجموعة الدول الصناعية الثمانية ان تعمل وتتحرّك في مثل هذا الاتجاه.

أخـــيرا، تجـــدر الملاحظة الى ان معظم الأنظمة لا تستطيع ان تعزز تأثيرها الوقائـــي والتحويلـــي الا ضمن ظروف معيّنة. فالفشل الحاصل منذ عام ١٩٩٠ في ارســـاء قواعـــد تعاون يوحي بالثقة اقتصاديا وعسكريا بين الدول العربية واسرائيل ضـــمن اطـــار "اتفاق مدريد"، يدل على محدودية الوسائل والأنظمة التي تتأثر غالبا بـــتوجهات أصـــحاب القرار. اضافة الى ذلك، تعتبر الأسباب الاقتصادية، سواء في الشـــرق الأوســـط كما أيضا في جنوب وشرق آسيا، من العناصر المؤثرة بقوة في حســـابات الأمـــن بالنســـبة لنظام تعاون فاعل ومثمر بين الدول .اما عدم النجاح في تحقـــيق ذلـــك فيعود في الواقع الى البطء الجليدي المرتبط بتوجهات اصحاب القرار الذيـــن لا يقومـــون بتقييم "موضوعي" وسليم للأوضاع والمصالح. وهكذا نجد أنفسنا فجأة في مملكة المدرسة البنائية.

"المذهب البنائي"

ان الاســـهام الرئيسي للمذهب البنائي في نظرية السلام هو التحرر من تسلّط فكـــرة "المـــأزق الأمني". فهذا المأزق لا يشكل عنصرا بنيويا بحكم الطبيعة لأنظمة تفـــاعل قائمـــة بين أصحاب القرار المستقلين أو أصحاب السيادة، بل هو بناء يقوم

علـــى نظلـــم قيّم وبين توجهات ونماذج تفاعلية بين أصحاب القرار. لقد وصف لنا "الكســـندر فاندت" (Alexander Wendt) عام ١٩٩٩، ثلاثة انواع مثالية لثقافة التفاعل بيـــن الـــدول. فحيثما يكون المفهوم "الهوبسي" قائما على "المأزق الأمني"، فلا مجال لـــبروز السلام. ان التعاون حسب مفهوم "لوك" (Locke) يقوم على المصالح المتبادلة بين الدول، علما ان العلاقات السلمية هي القاعدة، ولكنها ليست مضمونة في النهاية، لأن الحسابات الخاصة في حالات استثنائية نادرة يمكنها ان تدفع بأحد أطراف النزاع الـــى اســـتخدام العنف، وذلك بالاستناد الى "الطابع الثأري" في "المجتمع الدولي"، مع امكانيات نجاح محدودة أقلّ مما تتوقعه نظرية "هوبس ."اما ثقافة التفاعل حسب "كنط" (Kant)، فهـــي تسهم في النهاية لبروز جماعة دولية قائمة على التضامن وعلى قيم مشـــتركة. وبالتالـــي المجتمعي يرفض طابعها رفضا قاطعا فكرة اللجوء الى استخدام العنف المتبادل. هذه هي ثقافة التفاعل الأنسب لقيام نظام السلام .

لقد نشرت ابحاث عديدة حول ثقافة التفاعل المرتبطة بـــ"المجتمع الآمن" شارك فـــيها "أدلر" (Adler) و"برنات" (Barnett) عام ١٩٩٨، وكذلك "فارينان" (Väyrynen) عـــام ٢٠٠٠. فـــالمفهوم الـــذي ابرزه "كارل دويتش" (Karl Deutsch) وغيره عام ١٩٥٧ هـــو بـــالغ الأهمية بالنسبة للمدرسة البنائية، بقدر ما هو قائم على توجهات تفاعلية واتصالية وعلى قيم مشتركة تشكل بمجملها قواعد أساسية للنظرية البنائية .

فـــي المجتمع الآمن، كما هو الحال في كل التحالفات، يعترف الفرقاء بصالح ديمومـــة شـــركائهم وكأنها جزء من مصالحهم. ولكن خارج اطار التحالفات تتكوّن ارتـــباطات مكثفة وثابتة مع الزمن، تضفي على كل اعتراف متبادل نوعا من الثقة. فحيـــثما يصـــبح أمـــن كل واحد من الأطراف مرتبطا بما يسمّى بـــ"مصلحة الدولة العليا"، وعندما يتأصل هذا التعامل بالمثل في الثقافة السياسية اليومية، عندئذ لن يبق أي مجال للتفكير بأي نزاع بين الأطراف .

ينشأ المجتمع الآمن وينمو مع الوقت. تتكيّف مؤسساته بداية مع أسباب السلام الوقائية والتحويلية التي تؤثر في "عملية التدريب على السلام" بين أعضاء المجتمع. هـــذا المجـــتمع الآمن الذي يتأصل تفاعله التعاوني والتضامني عبر تطبيق مستمر،

يقضي تماما على فكرة اللجوء المتبادل الى العنف من آفاق أعضائه، ويصبح بالامكان وصفه بمجتمع سلام. وهكذا تكسب مؤسساته مستوى "أسباب السلام اليومية" (راجع "أدلر "و"برنات" في بحثهما الصادر عام ١٩٩٨b).

ينطبق هذا التطور على نموذج الاتحاد الأوروبي، الذي استهدف بناؤه في الأصل مواجهة المانيا "الدولة العدوّة". ولكن سرعان ما اكتسب هذا الهدف طابعا آخر، فتحوّل الى "مشروع أمن جماعة الدول الأوروبية الغربية". فاحتفظ لاحقا بهذا الدور كمؤسسة منفصلة عن "الجماعة الأوروبية" التي تطورت وأصبحت فيما بعد "الاتحاد الأوروبي"، بعد ان جرى التخلّي نهائيا في "معاهدة امستردام" عن المشروع المذكور. أما اندماج ألمانيا (وكذلك ايطاليا) فشكّل نوعا من بروز الثقة بين مختلف الأعضاء الآخرين، وكذلك نوعا من الاستثمار الفعّال في مشروع السلام. تأمن ذلك عبر انشاء "وكالة مراقبة التسلّح" التي لم يولها الرأي العام انتباها خاصا، وكذلك العاملون في مجال البحث العلمي. فقد تركزت مهمتها على مراقبة القوى العسكرية لدى الدول الأعضاء، وكذلك على مراقبة بعض الأمور المحظورة (مثل تخلّي المانيا عن أسلحة ABC ، وحاملات الصواريخ والطائرات العسكرية) (راجع "جاكوب" (Jacob) عام ١٩٨٩، "اتحاد اوروبا الغربية"، عام ١٩٨٨). ان هذا الاجراء الكلاسيكي لبناء الثقة يلعب عادة دورا هاما في معالجة النزاع بين اطراف الحرب المحتملين. كذلك في اوروبا الغربية، هناك مهام تحويلية منوطة بهذا الاجراء، خاصة بناء الثقة لدى الشركاء. وقد تمثل هذه المرة بموقف المانيا المتحفظ بشأن التسلّح. وهذا ما دفع الى تثبيته لاحقا في اتفاق التعاون الاوروبي، كما في قيام السوق الاوروبية المشتركة. لقد استخدم كوسيلة وقائية لتجنب حالة قصوى يصعب حصولها جدا، وهي ان الفريق المستهدف يستطيع في كل وقت ان يعود الى عاداته السيئة. في عام ١٩٨٧ الغيت نهائيا هذه الوكالة بعد تمكنها من انجاز مهامها الأساسية. اما بروز عداوات فقد اعتبره كل الشركاء امرا لم يعد بالامكان التفكير به، كما ان اللجوء الى اجراء عسكري لتكوين الثقة او لفرضها، لم يعد له اي مكان في ثقافة الاتحاد اليومية.

اما الأمر الذي يبقى الجدل قائما حوله، فهو الى أي حد ينبغي ان تعتمد الديمقراطية وتجانس الدساتير والقيم، قاعدة لا مفر منها لمجتمع آمن يتحول مع الزمن الى مجتمع سلام. لقد ركّز "أدلر" و"برنات" ابحاثهما بشكل مستهدف على المجتمعات القائمة خارج اطار المؤسسات الاطلسية. وجد هذان الباحثان في "مجموعة دول جنوب شرق آسيا" (ASEAN) وفي "مجلس الخليج العربي"، امثلة لا بأس بها، أقله في بعض الحالات. فـ"مجموعة دول جنوب شرق آسيا" تضم دولا ومجتمعات ذات ثقافات وأنظمة وقيم وتكوين سياسي أكثر اختلافا وتنوعا مما هو الحال في المجتمعات الأطلسية. ان قيام مؤسسات غير أطلسية في هذه الظروف تعمل لتأمين نموذج مثالي للأمن الاجتماعي، هو أمر رائع للغاية. وهذا ما ينطبق ايضا على "مجلس الخليج العربي" الذي يضم تحت رايته أنظمة سياسية ملكية واماراتية يتوفر فيها تجانس ثقافي، وأحيانا تجانس نسبي في بنى الدولة والمجتمع، حتى وان كان هناك فرق شاسع بين نظام الوهابية السعودي والأنظمة الليبرالية القائمة في الامارات الأخرى، او في مفهوم الاسلام المتبع في البحرين او عمان او الكويت. فرغم غياب المفاهيم الديمقراطية في هذه الدول، فانها تحاول ان تقترب خطوة خطوة نحو نموذج من المجتمع الآمن.

غير اننا نلاحظ ان لا "مجلس الخليج العربي" ولا "مجموعة دول جنوب شرق آسيا"، تمكنا حتى الآن من بلوغ النموذج المثالي المتمثل في التوجه الذي تحقق في الاتحاد الأوروبي او في الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي. فهل يتعلّق الأمر هنا فقط بـ"الانطلاقة المتأخرة"، أي بضرورة اللحاق بالقطار؟ ام ما زالت التنوعات وغياب الديمقراطية تشكل عوائق أساسية تحول دون تحقيق اندماج يشجع على السلام؟ ان الدراسات والأبحاث الحالية لم تعط بعد أجوبة عن هذه التساؤلات.

الديمقراطية والسلام

لا شكّ في ان احدى النتائج التي خلص اليها النقاش حول العلاقات الدولية والذي تركّز بشكل رئيسي على مسألة السلام، تدل على ان التكتلات الأمنية بين

دول غير ديمقراطية لم تتمكن أبدا من التقدم نحو النموذج المثالي المنشود والقائم في الدول الديمقراطية. فبعد ان بقي مفهوم "كنط" (Kant) الذي ابرزه "كزامبيل" في بحثين صدر الأول عام ١٩٧٢ والثاني عام ١٩٨١، مجهولا في البداية، خاصة في العالم الناطق باللغة الانكليزية، وذلك بسبب النقص في معرفة اللغات الأجنبية، وبالتالي بسبب قلة الاهتمام بالدراسات غير الأميركية، أطلق "ميخائيل دويل" (Michael Doyle) النقاش بقوة في منتصف الثمانينات عبر دراستين مبرمجتين .

لقد برز من خلالهما اتجاهان واضحان. الأول "أحادي" الجانب، يبيّن كيف ان الديمقراطيات هي في صميم تكوينها أكثر استعدادا لصنع السلام من أي نظام آخر. اما الاتجاه الثاني وهو "ثنائي" الجانب، فيعتبر هذا الاستعداد للسلام ملزما فقط في العلاقات مع ديمقراطيات أخرى. غير ان الاتجاهين يرتكزان دون أي شك على نفس المفهوم المتعلق بأسباب السلام الديمقراطي. وفي الاتجاهين يبرز اقتناع قوي يشير الى ان المؤسسات الديمقراطية، أي الانتخابات، وحرية التحالف، وحرية الرأي، وحرية الصحافة، والشفافية، والمناقشات العامة، هي التي تؤثر على ارادة المواطن في القرارات السياسية، وذلك على الشكل التالي:

– أولا، يتم التعبير عن ارادة المواطن هذه بشكل مادي، لأن الأكلاف والتضحيات المنتظرة من شنّ حرب ما في ظلّ الظروف الحديثة لا تشكل، بالمقارنة مع مستوى الازدهار الذي سينعم فيه هذا المواطن، أي علاقة مع الكسب المحتمل الذي ستوفره له هذه الحرب، كما يعبّر هذا النوع من الحسابات عن معارضة كل سياسة عدائية تجاه الخارج .

– ثانيا، هناك قيم رفيعة تحتلّ مقاما عاليا ويتمسّك بها المواطنون والمواطنات، مثل كرامة الانسان وحقوقه، والحياة، والسلامة الجسدية. غير ان الحرب لا تعير اطلاقا أي اهتمام بهذه القيم.

– ثالثا، يريد المواطنون تحويل الجوانب السلبية لقرار النزاع من داخل النظام نحـــو الخارج. لذا يرغبون في ان تسير العلاقات الدولية وفقا لنفس الطرق والوسائل المتبعة داخل الأنظمة الديمقراطية.

اما الاتجاه النظري "الثنائي" فيعتمد على نفس المفاهيم المتعلقة بالدوافع التي تؤثر علـــى المواطنيـــن والمواطنات وعلى تصويتهم المؤيد للسلام. وهذا ما يضيف اعتبارا تفـــاعلـــيا آخـــر، وهو ان الديمقراطيات تلتقي في الاطار الدولي وتتعرف هكذا على بعضـــها. فانطلاقا من السلام الذاتي، يطالب الشركاء الديمقراطيون بقبول نفس السلام. ذلـــك ان الخروج من المـــأزق الأمني لا يتحقق الا من التوقعات الايجابية التي يجري التأكد منها مسبقا من خلال سلوك وتصرفات الديمقراطيات المتحالفة مع بعضها بعض (راجع "ريس/كابن" – Risse-Kappen – في بحثه الصادر عام ١٩٩٥).

بالاستناد الى "كنط" و"دويل"، ربط "اونيال" و"روسيت" تأثير السلام في البلدان الديمقراطـــية بظاهرتيـــن ذات طـــابع تعاوني على الأقلّ، لا تأثير لهما مباشر، مثل "أسباب السلام"، ألا وهما التنظيم الدولي والارتباط المتبادل بين الدول .

من المؤكد ان الدول الديمقراطية هي أكثر انفتاحا نحو الخارج، وتلتزم بالتالي، عـــبر مجازفـــة محدودة واستعداد كبير، في تعهداتها داخل المنظمات الدولية. فهذه الـــدول تثبّـــت أهمية السلام الناتج عن النظام الديمقراطي، وذلك بحكم امكانياتها في تســـوية الـــنزاعات ســـلميا، وتوفـــر المعلومات لديها، وبفضل اسهامها في تعزيز المصالح. ونظرا لعلاقاتها الوثيقة بالمنظمات الدولية، تستطيع ان تسهم بشكل واضح فـــي تنمية "مفهوم الديمقراطية" كمصدر للسلام. (راجع "هازنكليفر" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٢).

امـــا بالنسبة للارتباط المتبادل فانه يؤثر بشكل مماثل وبنوع خاص في الميدان الاقتصـــادي. وهنا لا بدّ من الاشارة الى ان العلاقات التجارية التي تساهم في تعزيز الســـلام، تواجـــه اعتراضـــات عـــدة. قد تتضمن هذه المقولة تناقضات كثيرة ذات

انعكاسات على الأوضاع والمتغيّرات الداخلية. في الواقع، تقوم العلاقات التجارية وتزدهر بنوع خاص بين الدول الديمقراطية وحلفائها التي لا تظهر أي ميل نحو الحروب والنزاعات، بل تركّز اهتماما شديدا على التعاون، أكثر مما هو الحال بين الدول الأخرى (راجع "بربياري / شنايدر" – Barbieri/Schneider – في بحثهما الصادر عام ١٩٩٩، و "لافي" – Levy – في دراسة صدرت له عام ٢٠٠٢، ص ٣٥٦-٣٥٨). ومن المحتمل ايضا اجراء تحييد لتأثير العلاقات الاقتصادية المزدوج عبر دوافع سلمية لها طابع العلاقات بين الأنظمة الديمقراطية، وعبر المؤسسات القائمة في الدول الديمقراطية. وبالتالي يمكن توجيه كل ذلك نحو السلام (راجع "ويد" – Weede – في بحثه الصادر عام ١٩٩٦، ١٥٥ وما يليها، وفي بحث آخر صدر له عام ٢٠٠٠، ص ٣٩٥؛ و"أونيال / روسيت" في دراستهما الصادرة عام ١٩٩٩).

تشكل النظرية الليبرالية للسلام الديمقراطي موضوعا لمؤسسات الجماعة الديمقراطية ينظر اليها وكأنها من الأسباب الضرورية والكافية يوميا لتأمين السلام بين مختلف المجموعات البشرية في الدولة الديمقراطية ولروابط العلاقات والتنظيمات بين الأنظمة الديمقراطية (سواء في الشكل الأحادي او بينها وبين الدول غير الديمقراطية) وكأنها "اسباب يومية للسلام"، وفي أقصى الحالات "أسباب تحويلية ووقائية للسلام"، على مستوى الدول بين بعضها بعض. وهذا ما يسمح منذ البداية بتكوين نظرية متكاملة عن السلام.

غير ان واقع الأمور التجريبية يعطي صورة فريدة ورائعة، أصبحت في الوقت الراهن موضوع تنازع واعتراضات. فحسب رأي الأكثرية، يبرز السلام، الذي يتوافق مع الطروحات الليبرالية داخل الأنظمة الديمقراطية فقط، بينما لا يحصل الا نادرا نزاع بينها وبين الدول غير الديمقراطية. غير ان الأقليّة تعتبر هذا الاستنتاج ضعيف الاهمية، وبالتالي مسرحا لجدل كبير، نظرا الى ان الحروب يمكنها ان تندلع حتى بين الدول الديمقراطية (راجع "لاين" – Layne – في بحثه الصادر عام ١٩٩٤، و"المان" – Elman – في بحثه الصادر عام ١٩٩٧).

وهناك موقف ثالث يتمسّك بالنظرية الأحادية' ويجد في النتائج الاحصائية، رغم ضعفها، تأكيدا على ذلك (راجع "رومل" – Rummel – في بحث أول صدر له عام ١٩٧٩، وفي بحث ثان صدر له عام ١٩٩٥؛ وكذلك "اونيال / روسيت" في بحثهما الصادر عام ٢٠٠١). يشير هذا الموقف الى صحة هذه النظرية، خاصة تلك التي تقول بأن الأسس الديمقراطية القائمة واقعيا لم تحرز بعد تقدما كافيا، من شأنه ان يقود فعلا الى النتائج المتوقّعة (راجع "كزامبيل" في بحثه الصادر عام ١٩٩٦).

ومن المؤكد ايضا ان الاستنتاج الأولي غير مرض، لأن" النظرية الأحادية " جرى دحضها، بينما تأكدت صحّة "النظرية الثنائية "التي تعتمد على الاعتبارات نفسها، بما فيها "البنية العليا" التفاعلية. لم تكن هناك أي حاجة لهذه النظرية الثنائية لو لم تكن تشمل أسس النظرية الأحادية. اذا، عندما تكون المعطيات حول المفهوم السلمي في الأنظمة الديمقراطية خاطئة وضعيفة بحد ذاتها، فلن تتمكن شعوب أي بلد ديمقراطي أو حكومته من تبني هذا المفهوم واقتراحه بالتالي على بلدان ديمقراطية مشابهة. هنا يحتاج التفاعل بين الدول الديمقراطية الى "زيت تشحيم خاص" بغية تثبيت المسار السلمي في العلاقات بين بعضها بعض.

وهكذا أصبح البحث عن حلّ لهذا اللغز أصبح أمرا ضروريا، لان الآليات السببية المشار اليها في متغيّرات النظريتين لا تقود اطلاقا في اتجاه السلام، مثلما أشير الى ذلك في البداية. فهي تستمد من الشروط السابقة نتائج معاكسة تتضمن امكانية دائمة ومحتملة لتأثير غير سلمي. في هذا الاطار لا بدّ من التطرق الى أربعة انواع من هذه التناقضات (راجع "مولر" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٢).

احتواء أو اقصاء: السلام الديمقراطي هو في الحالتين نتيجة التأكيد الذاتي الواعي للأنظمة الديمقراطية التي تحرّك عمليا السياسة الخارجية المسالمة المتوقعة في المتغيّر الأحادي، او تحرّك عمليات تحقيق الذاتية في المفهوم الثنائي

للمتغـيّرات. ففـي كـل مرة يتبين من وصف الأنظمة اللاديمقراطية بأنها مختلفة، وبالتالـي ذات قـيم متدنيّة وخطيرة. اما متغيّر النظرية الثنائية فيعكس هذه العملية (راجع "ريس ــ كابن" في بحثه الصادر عام ١٩٩٥)، ولا يناقض افتراضها الرئيسي القائـل بان الديمقراطيـات تقـرر تثبيت الـسلام بـين بعضها بعض فـقط. هذا الـتوجه هو بالنسبة للمتغيّر الآحادي خطير، لأنه يأتي بنتائج معاكسة لمفهوم السلام فـي النظام الديمقراطي، الأمر الذي يقضي تماما على الأساس الجوهري لمتغيّر هذه النظرية.

انعكاسـات تفـاقم الـنزاعات ذات البنى التنافسية: تبرز هذه الانعكاسات في النظام الديمقراطي، وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول الديمقراطية، وكذلك بينها وبيـن الدول غير الديمقراطية. فالعمليات التي تسهلها المنافسة هي في الواقع ذات طابع ازدواجي، لأن التنافس قد يكون مفيدا في العمل التعاوني ضمن أطر محددة، او قـد يقود النزاعات الى تحوّل سلمي. اضافة الى ذلك، يمكن فهم المنافسة كبديل سلمي للنزاعات العنفية. كما تستطيع ان تثير او ان تقوّي التناقضات بين المصالح، ومعها ايضا ديناميكيات الاحتواء او الاقصاء. فالعلاقات القائمة على روح التنافس يمكـنها ايضـا ان توفّـر بالتالـي فرصا للهجوم عند الذين يعملون لمصالح ذات اتجاهات عنيفة وفقا لاستراتيجيات التعبئة التي يعتمدونها.

ازدواجـية حسابات الكلفة والربح النفعية: ليس من الواضح اطلاقا ان يفضل المواطـنون والمواطـنات تجنـب ضحايا الحرب وأكلافها، بل بامكانهم ان يطالبوا الحكومـة باتـباع سياسـة خارجية سلمية. يمكن ايضا استخدام هذا الدافع في سبيل المطالبة بـأسلحة فـاعلة وباستراتيجيـات تقود الى نصر خاطف. وهكذا يمكن ان يـتحوّل الدافـع الأصـلي، أي تجنب الحرب وتعزيز السلم، الى هدف معاكس. فمع تطّـور هـذا النوع من الخيارات العسكرية ــ كما وعد بها المطالبون بـ"ثورة في الشؤون العسكرية" (راجع "شورننغ" – Schörning – في بحث له صدر عام ٢٠٠١،

وفـــي بحـــث آخر نشره بالتعاون مع "مولر" عام ٢٠٠١)، يصبح الحاجز الانتفاعي المادي ضد الحرب عديم الفائدة، – وكذلك يفقد الحاجز المعياري ضد الحرب أهميته ودوره.

مـــيول القضاء على السلوك الديمقراطي عبر التفويض بالقرارات: ان استبعاد مفهـــوم الديمقراطـــية عـــن القـــرارات المتعلقة بالحرب والسلام، عبر تفويض المـــنظمات الدولـــية واعطائهـــا صلاحيات اتخاذ القرار مكان السلطات التنفيذية الوطنـــية، يقضي نهائيا على الأسس المؤسساتية للسلام الديمقراطي. هكذا تنهار شـــفافية القـــرارات حـــول السلام والحرب، ويُقضى بالتالي على امكانية اشراك المواطنيـــن والمواطنات في صنع القرار، وهما الشرطان الرئيسيان اللذان تعتمد علـــيهما النظرية الليبرالية للسلام في مجتمع ديمقراطي. فالاستعداد الكبير الذي تعـــبر عنه الأنظمة الديمقراطية في تفويضها المنظمات الدولية لاتخاذ القرارات المؤثـــرة على السلام وأسبابه ودوافعه، يؤدي بشكل تناقضي الى التخلي، لا بل الى تجريد نفسها من امكانية التحكم بالآليات التي تعزز السلام. فمع التشديد على "كفـــاءة التحالف" والمطالبة بعدم تعريض التحالفات الديمقراطية الرائعة للخطر، تـــتحوّل مجالس النوّاب الوطنية الى لعب دور هيئات شبه صورية من شأنها فقط ان توافـــق على القرارات الدولية (راجع " فولف" – Wolf – في بحث نشره عام ٢٠٠٠).

تبقى هناك محاولة حل ممكنة واحدة على الأقل بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة، وتتمـــثل بنماذج تهدف الى "دمقرطة "السياسة الدولية. يمكنها ان تقوم على تعديل في البنـــية المؤسســـاتية، مـــثل ادراج نظـــام برلماني في المنظمات الدولية، او تحديد صلاحيات اتخاذ القرارات بهيئات تمثل الجتمع المدني (راجع "شميدت" – Schmidt – فـــي بحـــثه الصادر عام ١٩٩٥؛ "زورن" في بحثه الصادر عام ١٩٩٨؛ "فولف" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠؛ "ريتبرغر" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠؛ "لوتز– باخمان/ بوهمن" – Lutz-Bachman/Bohman – في دراستهما المنشورة عام ٢٠٠٢ .(غير ان

المشكلة الرئيسية المتعلقة بكيفية تسوية العلاقات سلميا بين الدول الديمقراطية والدول اللاديمقراطية، لم تجد بعد حلا لها. فهل ننتظر طويلا حتى تتبنى هذه الأخيرة نظاما ديمقراطيا او حتى يفرض عليها مثل هذا النظام؟ هذه التساؤلات لا تفيد شيئا بالنسبة لمرحلة انتقالية. ان المساواة لدى الطرفين بشأن احترام بنية القرارات الديمقراطية المنشودة تقضي على لبّ المشكلة. فحتى الآن ما زال الأمر مرتبطا بطروحات مفعمة بالآمال لتحقيق مستقبل مدني غير موجود، ولكن ليس للوصول الى معطيات سلمية وتطبيقية مفيدة لزمننا الحاضر .

الحضارة والثقافة والسلام

يُستنتج مما سبق ان التقييم المؤسساتي "للسلام الديمقراطي" لم يعط ظاهريا الا أجوبة نصفية أو ناقصة. وهذا ما يدفعنا من جديد الى طرح السؤال التالي: كيف يمكن تغيير عقلية الناس وحثّهم على اعتماد مؤسسات ديمقراطية سعيا الى تحقيق السلام المنشود؟ في اطار المنعطف الثقافي الحاصل في العلوم الاجتماعية والذي يعمل على تعزيزه برنامج "ثقافة السلام" الذي اطلقته وتدعمه منظمة اليونسكو، حاولت مجموعة من الأبحاث ان ترسم أسسا ثقافية وحضارية للسلام.

المفاهيم الشاملة

هناك مجموعة من الأبحاث قام بها "بولدنغ" عام ٢٠٠٠، و"جيونغ"عام ٢٠٠٠، و"سموكر/غروف" عام ١٩٩٦، و"فوغت" عام ١٩٩٥، وكذلك عام ١٩٩٤/b٩٥، و"جالتونغ" عام ١٩٩٨ b، تنطلق كلها من مفهوم شامل للسلام. يعتقد اصحابها ان الحضارة أو الثقافة الغربية المسيطرة تبقى، حتى في افضل حالاتها، ناقصة ("سموكر")، لا بل سيئة جدا، لأنها تقود الى الدمار الذاتي ("فوغت")، وفي اسوأ الأحوال، هي مصدر للشرور والخراب ("جالتونغ"). اما البدائل الحضارية المقترحة فتشمل مقوّمات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وعقلية وانسانية تشمل الرجل والمرأة. غير ان كل عنصر من هذه المقوّمات يبرز بشكل مختلف عن الآخر.

لقد أولى "بولدنغ" اعجابا وتقديرا بالمجتمعات البدائية البسيطة التي تعمل على تأمين قوتها اليومي وفقا لنظام الأمومة المعروف. تعيش هذه المجتمعات في حالة من التجانس والالفة والوئام مع الطبيعة، وتكتفي بتضامن اجتماعي بسيط، كما تعتمد على عادات بريئة وبسيطة لتسوية النزاعات بعيدا عن العنف. ينظر "بولدنغ" الى هذه البنى كنموذج أساسي لعالم مسالم. ولكنه لم يشر اطلاقا الى ان معدل نسبة الحياة في هذه المجتمعات هو ادنى من نصف المعدل في المجتمعات الحديثة .

غير ان السؤال الانتقادي يكمن في مفهوم "مشاكل القياس" التي تفرض ذاتها حكما، عندما يريد المرء تطبيقها على مجتمعات أوسع، خاصة انه يغض النظر عن امكانية تطبيقها على سبعة مليارات من سكان الكرة الأرضية. لم يطرح "بولدنغ "هذا السؤال ولم يحاول الاجابة عنه. لذلك تبدو نظريته نوعا من العودة الرومنسية الى الطبيعة. وهذا أمر لا يفيد شيئا على المستوى النظري كما على المستوى التطبيقي .

لقد طرح لاحقا كل من "جيونغ" و"بولدنغ" و"سموكر/غروف" و"جالتونغ" نموذجا حضاريا يشمل الطبيعة، والأنا الذاتية، والعائلة، والمجتمع، والدولة، والعلاقات الدولية، وأعطي كل عنصر منها نفس الأهمية .يعتبر هؤلاء البحاثة ان هذا النموذج يجد مقوّماته في اطار يعتقدون بوجوده كنظام قائم في الطبيعة، أي نظام تكامل واتحاد وثيق، ويؤيدون تركيز التفاعل الاجتماعي والسياسي وفقا لهذا النموذج. ان ما يلفت الانتباه لدى "سموكر" أكثر مما هو لدى "جالتونغ" هو تركيزه على عنصر روحي قوي جدا، علما ان "سموكر/غروف" كانا قد طالبا بصراحة لا لبس فيها بتلقيح الفكر الغربي المتعلمن بعناصر دينية، ذات طابع روحاني.

مع هذا الاقتراح يبرز هنا انطباع جديد يشير الى ان الملحدين وكذلك المفكرين الأحرار لن يجدوا أي مكان لهم في مجتمع مسالم. يكشف هذا الأمر عن ان "عصر الأنوار" ما زال، رغم كل الانحرافات التي عاشها والانتقادات التي تعرض لها، الأساس الوحيد للسلام الذي تحقق في اوروبا. وعلى غرار "سموكر/ غروف"، ينصح ايضا "جالتونغ" باعتماد عناصر روحية مستوحاة من التعاليم "الطاوية" (Taoismus) [وهي فلسفة دينية مبنية على تعاليم لاوتسو الصيني في القرن السادس

قـبل المـيلاد] و"الهندوسية [أي ديانة الهند الرئيسية]. لقد تبيّن ان "جالتونغ" شدد في تعليقه حول الحضارة الغربية على معالمها الواقعية السلبية، بينما ركّز، في المقابل، في تفسيره للثقافة الشرقية على جوهرها المثالي الروحي. غير ان الثقافة الهندية هي ثقافة غاندي، وليست نظام الطبقات المغلقة او عادة حرق النسوة الأرامل (راجع بحثه الصادر عام ١٩٩٨b ، خاصة الجزء السادس).

هناك نوعان من المشاكل الرئيسية تنبثق من هذين البحثين. من جهة، تبقى عملية تطبـيق بـنى الطبيعة على البنى الاجتماعية أمرا معقدا. لقد اكتشف علم الطبيعة ظاهرة "الخصائص البارزة" (راجع "كالفين" – Calvin – في بحثه الصادر عام ١٩٨٦). فعندما تجتمع أنظمة بسيطة مع أنظمة معقدة، يتبيّن ان خصائص الأنظمة ذات المستويات العليا، هـي "أكـثر من مجموعة الأجزاء". وهكذا لن تكون بالتالي "الخصائص البارزة" ممكنة التوقّع بشكل مؤكد، وممكنة البقاء "من أسفل" بشكل يوحي بمغزى بليغ. فكل مستوى في النظام يتضمن صفات وبـنى وعمليات ذات نظام خاص، لا يمكن تطبيقها أو دمجها مع مثيلاتها في مستويات أخرى دون الاساءة اليها او استخدام وسائلها.[1]

اما المشكلة الثانية فتكمن في التناقض المنبثق عن التركيز الشديد على التعددية والانفتاح والتسامح، وعلى "معالم الحضارة" المرتبطة والمتشابكة ببعضها بعض. هنا يـبرز اطـار محدود بالنسبة لمشكلات متغيرة في ذاتها. فـ"حق الاكتساب بمرور الزمن" يشبه بوضوح كليّ "كتابات المبشرين الذين كانوا يحثّون الناس على التوبة في أواخـر القـرون الوسـطى". ونجـد ايضـا لـدى "جالـتونغ" أكثر مما نجد لدى

---

[1] ان القاء نظرة سريعة على هذه النقطة المهمة يشير الى طموح علم السلام القائم على أهلية تعدّد العلوم، والتي تأخذ لدى "جالتونغ" اتجاهات غير مريحة. فهو يعكس معنى عبارة "القصور الحراري" (Entropie) الديناميكي والاعلامي النظري عندما يستخدمها كمؤشر لحالات نظام العالم المتعدد. ان "القصور الحراري" هو أكثر من قياس للفوضى والرتابة. في ابحاثه حول عدوانية السلوك الجنسي الذكوري (راجع البحث الصادر عام ١٩٩٨ b ص ٨٥–٨٩ وما يليها)، يعتمد "جالتونغ" على مقالين نشرا في احدى الموسوعات وعلى حوارات شخصية أجراها مع أحد الأطباء. وفي رفضه القاطع لـ"السلام الديمقراطي" (راجع بحثه عام ١٩٩٨b، ص ٩٧ وما يليها) يذكر مقالين لـ"كندا" (Kende) نشرا في السبعينات. اما المراجع الغنية والقيمة التي صدرت في العقدين الأخيرين، فقد ذكرت في مؤلف لـ"روسيت"(Russett) ما زال قيد الاعداد .

"سموكر/غروف"، تقنيات القذف والتجريح. فبدون أي تردد، يوضح "جالتونغ" جزءا من "العنف الثقافي" في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. فالذي لا يريد ان يتكلم مثله عن العنف الثقافي والبنيوي، بل عن الاستغلال والتمييز والمحاباة، يعتبره متعصبا عقائديا يعمل لصالح العنف الثقافي (راجع بحثه الصادر عام ١٩٩٨b، ص٣٥٠ و٣٦٠؛ وكذلك "كريزمنسكي" (Krysmanski) في بحثه الصادر عام ١٩٩٣، ص ١٥٨). فالصراع ضد التصورات العدائية القديمة، ادّى تشابكها غير المتماسك الى بروز تصوّرات جديدة. فقد عبّر "اولا فايفر" عن تقديره للمبادئ الجامعة والداعمة لمفاهيم السلام الايجابية، بينما هي "توتاليتارية بالقوة" (راجع "فايفر" في بحثه الصادر عام ١٩٩٦، ص ٥٥). وبالاجمال، يستنتج من مجموعة الفروقات القائمة بين الحضارة المضادة واقعيا التي جرى اكتشافها وبين تلك الحضارة المضادة التي جرى تصوّرها وكأنها البديل الوحيد، انعكاس أليم خلّف أثرا محبطا وحالة من اليأس.

الى جانب الواقعية السياسية والاجتماعية برز ايضا برنامج التحضير الذي أطلقه "فوغت" (راجع ابحاثه الصادرة عام ١٩٩٤/٩٥، وعام ١٩٩٥، وتلك التي أشرف على ادارتها عام ١٩٩٩، وما نشره بالتعاون مع "يونغ" عام ١٩٩٧)، والذي تأثر سلبا بسبب محاولة دمج "كل شيء جيّد" في عبارة واحدة ضمن اطار مفهوم السلام الشمولي. حدّد "فوغت" معالم الانفصال التي تحتم مناقشة التطور الراهن في العالم بشكل عام، وفي الغرب بشكل خاص، في اطار السلام الذي تمّ الوصول اليه، وكذلك "التفاعل الناجح" في الحياة اليومية داخل المجتمعات الغربية وفيما بينها. وبالتالي استبعد في الوقت الراهن كل عمل يصبو الى تحقيق السلام في مناطق أخرى من العالم، وذلك لفترة زمنية بعيدة الأجل. وكمقولة بديهية للعمل على دراسة اسباب السلام الوقائية والتحويلية، تعتبر معالم برنامجه ذات أهمية بالغة في اطار عملية "التحضير" الاجتماعي او التكنولوجي او السياسي، وهنا يحقّ لنا ان نتساءل حول فائدة هذه العبارة ومدلولها الفعلي.

"المسدس الحضاري" أو مفهوم السلام السداسي المعالم

من خلال اطلاقه هذا المشروع، يعرض "سانغهاس" مفهوما للسلام يعتمد على نظـــرة حضـــارية مستوحاة من عملية استقراء نظرية متكاملة. فمن منظار تاريخي وانتروبولوجـــي، يتساءل عن الظروف التي دفعت، بعد الحرب العالمية الثانية، الى تطور العلاقات السلمية بشكل بارز بين البلدان الغربية وفي داخلها، مشددا على ستّ نقـــاط تبرز معالم الحضارة الغربية التي ساهمت في تطوير مفهوم مشترك للسلام. تتلخص هذه المعالم بما يلي :

(١)- احتكار العنف من قبل الدولة

(٢)- مراقبة العنف قانونيا من قبل الدولة

(٣)- تأمين المشاركة الديمقراطية عبر اطلاع الشعب على القضايا السياسية من خلال المنشورات والندوات والمناقشات

(٤)- تأطـــير العدالـــة الاجتماعية عبر انشاء المؤسسات في الدول التي عاشت ازدهارا بعد الحرب

(٥)- تكويـــن حلقـــات عمل تربط بين الأفراد والمجتمع بغية مراقبة المشاعر والانفعالات

(٦)- بـــروز ثقافة هادئة تسمح بمعالجة النزاعات وتسويتها بعيدا عن مفهوم ما يسمّى بالدفاع الشرعي عن النفس .

كذلـــك يطرح "سانغهاس" على المستوى العالمي اربع مسلمات توازي مهامها المعالم الستة المشار اليها سابقا، وقد لخصها في دراسة نشرت عام ١٩٩٥ (b) على الشكل التالي:

(١)- الحماية من العنف

(٢)- حماية الحريات

(٣)- الحماية من الحرمان

(٤)- الحماية من الشوفينية

هـذا ورغـم تشـديده بقوة على مفعول العناصر الستة عندما تكون مجتمعة ومـتآزرة فقـط، وليس منفردة، فقد تعرضت كل من هذه العناصر لانتقادات شديدة (راجع "زالانتين" - Zellentin - في بحث نشره عام ١٩٩٤/٥، و"فوغت" في بحث نشره عام ١٩٩٥، و"كونيغ" - Köning - في بحث نشره عام ١٩٩٥، و"فالمان" - Wellmann - في بحث نشره عام ١٩٩٦). نشير هنا وبنـوع خاص الى الانتقـاد الموجـه الـى "احتكار العنف من قبل الدولة" ، وكذلك الى "مراقبة تطوّر الانفعالات داخل المجتمع".

بالنسـبة لاحـتكار العـنف من قبل الدولة، يشير المنتقدون الى وجهه الآخر السـيء، ألا وهـو سوء استخدامه من قبل الدولة. في الواقع لم يغفل "سانغهاس" هذا الاحـتمال. فقـد شدّد على الجمع بين دستورية عمل الدولة والمشاركة الديمقراطية، معتبرا انّ السبيل الوحيد الذي يحول دون بروز الوجه الآخر السيء لاحتكار العنف. غـير ان المنتقديـن انفسـهم لم يشيروا اطلاقا الى سبيل آخر يسمح بالسيطرة على ظاهرة العنف التي تنشأ في مجتمع ما ولا الى كيفية تسويتها .

ومـن جهـة أخرى، أثارت الانتقادات مسألة "مراقبة المشاعر والانفعالات"، وأشارت الى أنها سهّلت في الماضي الأوامر المعطاة لاقتراف المجازر الجماعية في عهـد الدكـتاتورية الـنازية، وان حلقات العمل الكثيرة ساهمت ايضا فيه، حتى ان الـتقمص الوجداني مع ضحايا العنف لم يعد بوسعه اطلاقا التأثير على وقفها ووضع حدّ لها. وهذا الأمر دفع ايضا بـ"سانغهاس" الى البرهان على ان مراقبة الانفعالات لا يمكـن فصلها عن عناصر "المسدس" الأخرى، حتى وان تعلق الأمر بنزاع ثقافي مدنـي. اضافة الى ذلك، ينظر المنتقدون الى مراقبة الانفعالات فقط بمعنى القمع او القهـر او الكبـت، بينما تشمل ايضا جوانب أخرى، مثل التسامي وتعزيز الشخصية الذاتـية، كما تعتبر كذلك من الشروط الدافعة والمساندة لحياة عاطفية سعيدة وخلاقة.

وبالتالي يجدر التساؤل هنا : كيف يتصوّر المنتقدون تعايشا اجتماعيا مزدهرا ومسالما بين البشر؟

ان الاتهام بتبجيل الحضارة الغربية دون اي انتقاد هو ساقط وعديم الفائدة، وكذلك أيضا الكلام عن الامبريالية "التحضيرية". فهو لا يلجأ فعلا الى الطريقة الاستقرائية. في الواقع، كان "سنغهاس" على حق، عندما قام بتحليل جذور التعايش السلمي النسبي داخل الدول الغربية وفيما بينها. وقد أشار بكل دقة الى ان بلدان عديدة تجاوزت مرحلة" اقتصاد الديمومة"، لم تنجز بعد عملية التحديث التي بدأتها، لأنها ما زالت تعمل على توطيد أسس الدولة ومؤسساتها وعلى تعبئة شعوبها واشراكها في هذه العملية، وذلك قبل ان تتمكن من تحقيق انجازات معادلة ومتساوية مع الدول الغربية. ان اعتماد المؤسسات الغربية ومحاولة تبنيها الواحدة تلو الأخرى، ليس أمرا مهما، بل ما يجب الاهتمام به فهو انشاء معادلات وظيفية وتطبيقها حيثما فشل الاعتماد على النماذج الغربية .

بالرغم من موجة الانتقادات، ما زال نموذج "سانغهاس" يشكل رهانا قويا في الميدان النظري الذي لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي نلخصها كالتالي:

– من جهة أولى، يجري التساؤل حول ما اذا كانت "الزوايا الست" في "المسدس" المشار اليه أعلاه، كافية. لقد جمع "سنغهاس" في اطار واحد الارتباطات المتداخلة ببعضها بعض في المجتمعات الحديثة مع مراقبة الانفعالات فيها. ولكن هل يعتبر هذان العنصران الحضاريان قائمين معا بالرغم من التباين الحاصل بينهما؟ ان الارتباطات بين الدول تخلق اندماجا في مجالات كانت متجزأة سابقا ومتباعدة عن بعضها، ولكنها تحولت الآن وأصبحت معطيات قائمة فعلا في المجتمعات الحديثة. وبالمقابل، ينظر الى مراقبة الانفعالات كحالة نفسية معبرة على المستوى الفردي .

– من جهة ثانية، يلاحظ ان وجود مجتمع مدني ناشط وملتزم لا بدّ من التأكد اذا كان، في الوقت نفسه، قد أصبح جزءا لا يمكن التخلي عنه في الحضارة السلمية. فالمجتمع المدني يدفع الى تعزيز امكانية المشاركة الفردية او الجماعية عبر حق الاقتراع. وهذا ما يوفر، امام مخاطر تقسيم المجتمعات، فرصة لتبادل الأدوار

وللهويـــات المتعددة، وخاصة للمشاركة في قدرات تتغير باستمرار، حتى دون اللجوء الى حق الاقتراع.

– ومن جهة ثالثة، يعتبر عنصر الثقة – المتبادل بين المواطنين والمواطنات، وكذلك بينهم وبين المؤسسات – من ركائز المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الحضارة السلمية (راجع "كاغلاي / ريموند" – Kegley/Raymond – في بحثهما الصادر عام ١٩٩٠، صفحة ٢٥٨–٢٦٠، و"ادلر/ برنات" في بحثهما الصادر عام ١٩٩٨b، و"وليامس" – Williams– فـــي بحـــثه الصـــادر عام ١٩٩٨). فالثقة لا يمكن ان تتماثل مع ثقافة الـــنزاع ولا مع مراقبة الانفعالات. انها تشكل، اضافة الى ذلك، جزءا قابلا للضعف والانعكـــاس في صورة الحضارة الشاملة (راجع "فوغارتي" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠، صفحة ٣٠ وما يليها). ولكن احتقارها من شأنه ان يؤدي الى بروز حالات من الاستقرار غير عادلة وغير مُرضية.

– أخيرا، يحق لنا ان نتساءل عن مدى تحمّل البنية الاقتصادية هذا التركيز المكثّف، قـــبل انـــزلاق البناء السياسي والاجتماعي بكامله في ورطة مؤلمة. انه لمن المدهش والمستغرب ان نلاحظ كيف ان صاحب نظرية "مسدس الزوايا" لم يتطرق اطلاقا الى البنـــية الاقتصـــادية ولا الى العلاقات بين الاقتصاد والدولة، خاصة عندما ندرك ان الـــبعد الأساســـي والشـــامل للسلام لا يبنى الا في ظلّ أوضاع الاسواق الاقتصادية المتنافســـة والخاضعة لنظام ضريبي تشرف عليه وتنظمه الدولة، كما يرتبط الى حد ما بتوازن القوى بين الشركاء الاجتماعيين.

من خلال تحليل دقيق للأمور، يمكن تصوّر تطوير "المسدس الحضاري"، أي نظـــرية الســـلام التي وضعها "سنغهاس"، وتوسيعها الى "معشّر حضاري" يقوم على عشرة زوايا او قوائم.

هـــنا نـــتوقف عـــند انتقاد آخر، وهو ان "سانغهاس" لم يشر اطلاقا الى كيفية مواجهـــة المطالب والحاجات البيئية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية السياسية في زمننا الحاضر كما في المستقبل. يشدد هذا المأخذ على نقطة جوهرية غابت عن

هـدف "سـانغهاس" الحقيقي، أي تحليل الشروط التاريخية لعلاقات اجتماعية ودولية سـليمة تقـوم على أساس مفهوم للسلام محدود نسبيا. فبفعل تحرره من البحث في مجال السلام ذي الطموحات المقيّدة، فان "سانغهاس" يترك لعلماء الاقتصاد، وخبراء البيئة، وعلماء الاجتماع، وعلماء البيولوجيا، وغيرهم، المجال لتطوير نماذج اضافية تنسجم مع اطار خبراتهم، كما يمكنها ان تتماثل مع "المسدس الحضاري"، وأن تعمد، عـند الاقتضـاء، الى ادراج تعديلات ملائمة عليه. وهكذا يتبين لنا ان الاطار القائم على الزوايا الستة لا يمكنه ان يأخذ كل المعطيات بعين الاعتبار .

امـا الانتقاد الأقوى والأشد فيركّز على ربط تحديد اسباب السلام الداخلية مع المسـلمات الغامضة نسبيا، والتي يدمجها "سانغهاس" مع مسألة السلام العالمي، دون ان خلـق له السلام الداخلي في اوروبا اية مشكلة. في البداية، ركّز هذا البحث بشكل مكثّف على الأوضاع والظروف الأوروبية الداخلية، وخلُص الى النتائج التي تتوافق مـع الدراسـات الخاصة بالمجتمعات الآمنة (راجع "سانغهاس" في بحثين له صدر الأول عام ١٩٩٠، والثاني عام ١٩٩٢).

غـير ان الأمـور تتبدل بـالنسبة للعلاقات بين العالم الديمقراطي والعالم غير الديمقراطـي او العـالم الديمقراطي جزئيا. هنا لا تتضح الا نسبيا النظرية ومعها علم التطبيق. كما ان "مسلمات الحماية" المشار اليها اعلاه، تتأرجح وفقا لحجم ارتباطها بين الدول (كالحماية من العنف)، والأفراد (كالحماية من العنف، وحماية الحرية، والحماية من العوز والفاقة)، والجماعات (كالحماية من النزعات الشوفينية). فأية مؤسسة تستطيع ان تضمن كل أنواع الحماية هذه، وكيف يمكن ان تحصل معادلة او تسوية الحد الأدنى عند بروز مأزق أمني بين الدول دون المسّ علنيا بسيادتها؟ هكذا تبقى هذه التساؤلات مفتوحة، كما أشار الى ذلك "زورن" غي بحثه الصادر عام ٢٠٠٠.

ان الثغرة الواسعة التي تبرز هنا في نظرية السلام الحضارية، لم يغطّها بشكل مـرض المفهوم الشمولي ولا المفهوم "المسدّس الزوايا". تتمثل هذه الثغرة في كيفية التعامل مع التباين القائم في العالم.

فأصحاب النظرية الشمولية يعتمدون على مجموعة عوامل حضارية "ايتوبية" واحـدة، وذلـك فـي اطـار ما يسمى بالنزعة الثقافية المتعددة والتسامح التعددي، ويتركون القارىء في حيرة تجاه ما يمكن حصوله في الفترة الانتقالية .

امـا المفهـوم "المسدّس الزوايا" فيوفّر لنا مؤشرات عن شروط السلام ويعتمد علـى اتجـاه "التحضير مقابـل الارادة" (راجع "سانغهاس" في بحثه الصادر عـام ١٩٩٨)، ولكنه لا يوضح شيئا عن الامكانية النظرية ولا عن الشروط المسبقة لقيام العلاقات السلمية بين الدول التي يحترم فيها مفهوم" المسدّس الحضاري"، وبين الدول الأخرى .

غـير ان هـذه الصـورة تعقـدت أكثر فأكثر منذ ان برزت نظرية استحالة العلاقـات السـلمية في عالم متباين ثقافيا، خاصة بعد ان نشر "صموئيل هنتنغتون" (Samuel Huntington) بحـثه عـام ١٩٩٦ عن "صدام الحضارات". وتتعقد بالتالي بسـبب انقسام العالم بين دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية ذات أصول ثقافية متباينة. حتى اذا ما اعتمدنا على غائية التطوّر في اتجاه تعميم النموذج الغربي، فان الـدول غير الديمقراطية ستظل تعيش في خضم هذا التباين خلال جيلين على الأقل. ان العـنف التدمـيري بواسطة الأسلحة الحديثة، يساعد، حتى في عصر "الثورة في الشـؤون العسـكرية"، علـى تجنب الحرب، وبالتالي على توسيع دائرة التنمية لكل المجتمعات عبر علاقات سلمية (راجع "كزامبيل" في بحثه الصادر عام ١٩٩٩). هنا يطـرح السـؤال عن أسباب التباين، وما زال يطرح بالحاح منذ ان بدأت الولايات المـتحدة، كقـوة عظمى وحيدة في عالمنا الراهن، بالعمل على بسط هيمنة عسكرية أحاديـة الجانـب مرفقة باطماع امبريالية على مستوى العلاقات الدولية، والتي من شأنها ان تكون موضع اثارة للعنف.

ان ربـط القوة بحق الشعوب الموسّع والمعمّق، هو في هذا الاطار سبب للسلام معروف وقديم، ولكنه يعتمد على الوظائف الثلاثة (راجع "دالبروك" – Delbrück – في بحـثه الصـادر عام ١٩٩٦). فالجوانب القانونية المميزة لحق الشعوب هي بكل تأكيد

ذات أهمية بالغة في هذا المجال. أن الحماية من العنف الناتج عن النزاعات العنيفة بين الـــدول، يمكـــن فقـــط ضمانها او اللجؤ اليها، عندما يبقى التدخل العسكري الذي يتم استبعاده بشكل متعمد عبر اجراءات اغرائية، الحالة الاستثنائية الضرورية في الحالات القصوى. حتى في مثل هذه الحالة، فان الميل المتزايد لممارسة الصلاحيات المطلقة في العالم الغربي، بدافع أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة الاميركية، خلق في العقد الأخير ثغرات عميقة. فالتقيّد غير المشروط بعملية ملزمة باستخدام العنف خارج اطار الدفـــاع عن الذات، هو سبب أساسي لاستبعاد اللجؤ الى العنف من التفكير اليومي بين دول "المسدّس الحضاري"، وتلك التي تقع خارجه (راجع "بروك" في بحثه الصادر عام ٢٠٠٠ .(والـــى جانـــب حـــق الشـــعوب، هناك ايضا هيئات دولية أخرى، أي أنظمة ومـــنظمات دولـــية، خاصة منظمة الأمم المتحدة، تلعب الآن دورا رئيسيا لا غنى عنه (راجع "ريتبرغ/ موغلر/ زانغل" – Rittberger/Mogler/Zangl – في بحـــثهم الصادر عـــام ١٩٩٧، "ريتبرغ" في بحـــثه الصادر عام ١٩٩٦، وكذلك "ألجر" – Alger – في بحثه الصادر عام ١٩٩٩.

اما السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة للثقافات او الحضارات المتباينة، فهو ألا ينبغـــي ان تكمّـــل مسلمات الحماية الأربعة التي أوردها "سانغهاس" بمسلمة خامسة، وهـــي "التغيير بكرامة". ان الكراهية تجاه الغرب في مناطق عديدة من العالم الثالث والـــرابع، ولـــيس فقـــط فـــي العالم الاسلامي، ليست سوى ردّ فعل على ما يسمّى بـــــ"الاعتداء الثقافي". يتمثل هذا الاعتداء في تصدير ملامح الانحطاط الحاصل في الحضـــارة الغربـــية، وبنوع خاص تهميش هوية الانسان وكرامته، الى هذه الدول، وذلـــك الى جانب انجازات الغرب العديدة التي تشمل ليس فقط قيم الازدهار المادي والتكنولوجي فحسب، بل أيضا الانتاج الثقافي، مثل الحرية وحقوق الانسان .

ان احترام خصوصيات الثقافات الأخرى، وكذلك الاجراءات الملازمة وطرق المســـاعدة التي يقدمها "أصحاب النفوذ"، تعتبر في هذا الاطار من بين أسباب السلام التحويلية الفاعلة في علاقات الغرب مع "العالم الآخر".

هنا يفترض مسبقا ان يحصل تفاهم واتفاق بين الحضارات او الثقافات، لتسهيل التفاعل. وهذا ما جرى وصفه غالبا بعبارة "حوار الحضارات" الذي يتميّز بثلاثة معالم:

- أولا، تبادل بسيط للمعلومات، الأمر الذي يكشف عمّا لدى الآخر، وتجاوز الجهل حول ثقافة الآخرين.

- ثانيا، تحديد المعطيات الثقافية المشتركة والمتداخلة ببعضها بعض. لا شيء يمكن ان يكون مهما مثل وجود قاعدة للتوجهات المشتركة للقيم التي تشكل مرجعا اساسيا في النزاعات بين الدول. ان اشارة "سانغهاس" الى "امكانية الاتصال" المتبادل للتراث الحضاري الكبير (راجع "سانغهاس" في بحثه الصادر عام ١٩٩٨)، او مشروع "الأخلاقية العالمية" (راجع "كونغ" في بحثه الصادر عام ١٩٩٣، وكونغ/ كوشل" - Küng/Kuschel - في بحثهما الصادر عام ٢٠٠١)، تصبّ كلها في هذا الاتجاه.

- ثالثا، فهم الخلافات التي يصعب تجاوزها، أي احترام التباين والتنازلات، وهذا ما يشجع على الابتعاد عن التوتر سواء على مستوى العلاقات بين الثقافاتا وعلى مستوى العلاقات الدولية .

الخلاصة

ان مفهومـــا ضـــيّقا للسلام يقتصر على غياب العنف المادي بين المجموعات عمـــلا وكلاما، له حسنات بالنسبة للبحث التطبيقي، ويمكن يالتالي تبريره من الناحية المعـــيارية. اما مفهوم السلام كتفاعل يومي ناجح بين شركاء معيّنين، فيسهّل، مقابل النموذج الذي طرحه "هوبس"، تطلعا جديدا يركّز الاهتمام بنوع خاص على الفترات الزمنـــية المتواصلة التي تسودها علاقات سلمية. ان معالم الضعف في وصف حالة زمنيّة معيّنة يمكن تجاوزها عبر احتواء البعد الاستطرادي، أي الأخذ بعين الاعتبار العبارات الكلامية التي تشير بوضوح الى امكانية التصرف او السلوك العنفي. كذلك ينبغـــي فصـــل العدالـــة عن مفهوم السلام وليس عن نظرية السلام. فاعتبار العدالة كمقياس، كما يبدو لأصحاب العلاقة ان السلوك العنفي ليس ضروريا ولا ملائما، هو سبب جوهري للسلام بالمعنى المستخدم هنا .

ان التمييز بين اسباب السلام اليومية والوقائية والتحويلية، او بين الوظائف اليومـــية والوقائـــية والتحويلية لأسباب السلام نفسها، يسمح بتركيب بنيوي دقيق لنظرية السلام. لقد لوحظ باهتمام شديد ان جزءا كبيرا من النقاش الذي جرى في العقـــد الأخير في مجال العلاقات الدولية، تركّز بنوع خاص على كلمات مفاتيح، مـــثل "الحضارة"، و"التحضير"، و"ثقافة السلام"، الخ، وكذلك على أسباب السلام اليومـــية. فـــي هذا الصدد، يبقى في النهاية السؤال الفاصل مطروحا، أي كيف يمكـــن تصـــوّر العلاقـــة بيـــن المناطق، حيث تحدّد أسباب السلام اليومية بنية العلاقـــات، وبيـــن بقية انحاء العالم حيث ما زالت تسود ظروف وأوضاع قائمة علـــى التباينات الثقافية والبنيوية؟ ان الوسائل الوقائية والتحويلية ينبغي ان تلعب هـــنا – كمـــا كانـــت الحال في النزاع بين الشرق والغرب – دورا جوهريا بالغ الأهمية، حيث يمكن التطلع، خلال مرحلة زمنية محدودة الى ان الأبعاد الثقافية، وكذلـــك السياســـية الموزعـــة، يمكـــن اعطاؤها معنى كبيرا عاليا أكثر مما كان حاصلا في فترة "الحرب الباردة ."

ان معظم الدراسات التي ركّزت على المفهوم الشمولي، فشلت بسبب طموحها الذاتـــي، ولـــيس في النهاية فقط بسبب انفعاليتها الضعيفة التي كانت تبرز دائما عبر محاولات البحاثة لدمج كامل للمعارف المتعددة، وتقديمها بشكل منهجي ومنظّم. غير ان هـــذه الأبحاث تعبر بوضوح عن سؤال هام وفاصل، ألا وهو: كيف يمكن ضمان اسباب السلام اليومية المؤثرة حاليا في وجه عمليات التهديد الضاغطة بحكم طابعها السياسي والمدمّر للطبيعة؟ وكذلك كيف يمكن اصلاحها، وبالتالي جمعها مع الوسائل الوقائـــية والتحويلية انطلاقا من هذه التهديدات؟ مع بروز وضع غير مرض للمفاهيم الشمولية، اصبح البحث في موضوع السلام والعلاقات الدولية أمرا مرهقا. ولكن ما زال يطلب منها تسوية انجازاتها، بشكل منتظم ودائم، مع انجازات مجموعة الخبراء الذين تحاوروا وتناقشوا طويلا حول هذه التهديدات والمخاطر، واعطوا أجوبة علمية ممكنة عنها.

المـراجـع

Weede, Erich 2000: Asien und der Westen. Politische und kulturelle Determinanten der wirtschaftlichen Entwicklung, Baden-Baden, Nomos

Wolf, Klaus Dieter 2000: Die neue Staatsraison: Zwischenstaatliche Kooperation als Demokratieproblem für die Weltgesellschaft; Plädoyer für eine geordnete Entstaatlichung des Regierunens jenseits des Staates, Baden-Baden, Nomos

Waltz, Kenneth N. (1979): Theory of International Politics, New York, Random House

Wellmann, Arend 1996: Das "Zivilisatorische Hexagon": (K)ein universelles Friedensmodell, in: Antimilitarismus-Information, 26 (11), 58-66

Wendt, Alexander 1999: Social Theory of International Politics, Cambridge, Cambridge University Press

Western European Union 1988: Past Experiences of Verifying Restrictions on Conventional Forces and Armaments, AG I(88) D/8, Paris, Western European Union

Williams, Michael C., Identity and the Politics of Security, in: European Journal of International Relations, 4(2), 204-225

Zellentin, Gerda 1994/95: Mit Gewalt zum Frieden? Zur Rezeption des "Zivilisationsprozesses" (Elias) in der Friedensforschung, in: Vogt (ed.), 56-69

Zielinski, Michael 1995: Friedensursachen, Baden-Baden, Nomos

Zürn, Michael 1987: Gerechte internationale Regime: Bedingungen und Restriktionen der Entstehung nicht-hegemonialer internationaler Regime untersucht am Beispiel der Weltkommunikationsordnung, Frankfurt/M, Haag und Herchen

Zürn, Michael 1997: Vom Nutzen internationaler Regime für eine Friedensordnung, in: Senghaas (ed.) 1997a, 465-481

Zürn, Michael 1998: Regieren jenseits des Nationalstaats. Globalisierung und Denationalisierung als Chance, Frankfurt/M, Suhrkamp

Zürn, Michael 2000: Vom Nationalstaat lernen. Das zivilisatorische Hexagon in der Weltinnenpolitik, in: Menzel (ed.), 19-44.

Senghaas, Dieter 1969: Abschreckung und Frieden. Studien zur Kritik organisierter Friedlosigkeit, Frankfurt/M, Europäische Verlagsanstalt

Senghaas, Dieter (ed.) 1972a: Kritische Friedensforschung, Frankfurt/M, Suhrkamp

Senghaas, Dieter 1990: Europa 2000. Ein Friedensplan, Frankfurt/M, Suhrkamp

Senghaas, Dieter 1992: Friedensprojekt Europa. Frankfurt/M, Suhrkamp

Senghaas, Dieter 1994: Frieden als Zivilisierungsprojekt, in: Senghaas, Dieter (ed.), Wohin driftet die Welt? Frankfurt/M, Suhrkamp, 196-234

Senghaas, Dieter (ed.) 1995: Den Frieden denken. Frankfurt/M, Suhrkamp

Senghaas, Dieter (ed.) 1997a: Frieden machen. Frankfurt/M, Suhrkamp

Senghaas, Dieter (ed.) 1997b: Frieden - ein mehrfaches Komplexprogramm, in: Senghaas 1997a, 560-582

Senghaas, Dieter 1997c: Dimensionen einer Weltfriedensordnung, in: Jörg Callies (ed.), Wodurch und wie konstituiert sich Frieden? Das zivilisatorische Hexagon auf dem Prüfstand, Loccumer Protokolle, 17/96, 141-161

Smoker, Paul/Groff, Linda 1996: Spirituality, Religion, Culture, and Peace: Exploring the *Foundations for Inner-Outer Peace in the Twenty-First Century, in: International Journal* of Peace Studies, 1(1), 57-114

Snyder, Jack (1984) Ideology of the Offensive, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press

Väyrynen, Raimo 2000: Stable Peace through Security Communities? Steps towards Theory-Building, in: Kacowicz et al. (eds.), 108-129

Vogt, Wolfgang R. (ed.) 1994/5a: Frieden als Zivilisierungsprojekt - Neue Herausforderungen an die Friedens- und Konfliktforschung, Baden-Baden, Nomos

Vogt, Wolfgang R, 1994/5b: Frieden durch "Zivilisierung"? Zur theoretischen Fundierung der Friedens- und Konfliktforschung nach dem Ende des Ost-West-Konfliktes, in: Vogt 1995a, 13-35

Vogt, Wolfgang R. (1995), Zivilisierung und Frieden - Entwurf einer kritisch-reflexiven Friedenstheorie, in Mader et al. (eds.), 101-135

Vogt, Wolfgang R. (ed.) 1999, Friedenskultur statt Kulturkampf. Strategien kultureller Zivilisierung und nachhaltiger Friedensstiftung, Baden-Baden, Nomos

Vogt, Wolfgang R./Jung, Eckhard (ed.) 1997: Kultur des Friedens: Wege zu einer Welt ohne Krieg, Darmstadt, Wiss. Buchgesellschaft

Waever, Ole 1989: Security the Speech Act: Analysing the Politics of a Word, Copenhagen Centre for Peace and Conflict Research, Working Paper No. 19

Waever, Ole 1995: Securitization and Desecuritization, in: Ronnie D. Lipschutz (ed.), On Security. New York, Columbia University Press, 46-86

Waever, Ole 1996: Sicherheit und Frieden. Erweiterte Konzepte - engere Freiräume für Politik? in: Antimilitarismus-Information, 26(11), 45-57

Wagner, Gerald 1994: Die ganzheitliche Dimension des Friedens. Grundlagen für eine umfassende Erforschung und Förderung des Friedens, Frankfurt/M u. a., Lang

Watson, Adam 1992: The evolution of international society: a comparative historical analysis, London, etc., Routledge

Weede, Erich 1996: Economic Development, Social Order and World Politics, Boulder, Lynne Rienner

Münkler, Herfried (ed.) 1997: Gerechtigkeit in Vergangenheit und Gegenwart, Berlin

Oneal, John R./Russett, Bruce 1999: Assessing the Liberal Peace with Alternative Specifications: Trade Still Reduces Conflict, in: Journal of Peace Research, 366(4), 423-442

Oneal, John R./Russett, Bruce 2001: Triangulating Peace. Democracy, Interdependence and International Organizations, New York/London, Norton

Porter, Bruce D. 1995: Is the Zone of Peace Stable? Sources of Stress and Conflict in the Industrial Democracies in Post-Cold War Europe, in: Security Studies, 4(3), 620-551

Posen, Barry R. 1984: The Sources of Military Doctrine: France, Great Britain and Germany between the World Wars, Ithaca, Cornell Univ. Press

Posen, Barry R. 1993: The Security Dilemma and Ethnic Conflict, in: Survival, 35(1), 27-47

Reus-Smit, Christian 1997: The Constitutional Structure of International Society and the Nature of Fundamental Institutions, in: International Organization, 51(4), 555-89

Risse-Kappen, Thomas, 1995: Democratic Peace-Warlike Democracies? A Social Constructivist Interpretation of the Liberal Argument, in: European Journal of International Relations 1(4), 491-517

Rittberger, Volker (ed.) 1993a: Regime Theory and International Relations, Oxford, etc., Oxford University Press

Rittberger, Volker 1993b: Research on International Regimes in Germany: The Adaptive Internalization of an American Social Science Concept, in: Rittberger (ed.) 1993a, 3-22

Rittberger, Volker 1996: Die Vereinten Nationen zwischen weltstaatlicher Autorität und hegemonialer Machtpolitik, in: Friedensanalysen 25, Frankfurt/M, Suhrkamp

Rittberger, Volker 2000: Globalisierung und der Wandel der Staatenwelt. Die Welt regieren ohne Weltstaat, in: Menzel (ed.), 188-218

Rittberger, Volker/Mogler, Martin/Zangl, Bernhard 1997: Vereinte Nationen und Weltordnung: Beiträge zur Zivilisierung der internationalen Politik, Opladen, Leske & Budrich

Roe, Paul 1999: The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a 'Tragedy', in: Journal of Peace Research, 36(2), 183-202

Rummel, Rudolph J., 1979: Understanding Conflict and War, Vol. 4, War, Power, Peace, New York, Sage

Rummel, Rudolph J., 1995: Democracies are Less Warlike than Other Regimes, in: European Journal of International Relations 1(4), 457-479

Schmidt, Hajo 1995: Braucht der Frieden ein Gewaltmonopol? Zur Konstruktion und Kritik des "Monopols legitimer Gewalt" zwischen nationalstaatlicher Souveränität und supranationaler Gemeinschaft, in: Mader et al. (ed.), 303-318

Schmölzer, Hilde 1996: Der Krieg ist Männlich. Ist der Friede weiblich?, Vienna, Verlag für Gesellschaftskritik

Schweller, Randall L. (1994): Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In, in: International Security, 19(1)

Schweller, Randall L. (1996): Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?, in: Security Studies, 5(3)

Schwerdtfeger, Johannes 2001: Begriffsbildung und Theoriestatus in der Friedensforschung. Opladen, Leske und Budrich

Searle, John, die Konstruktion der gesellschaftlichen Wirklichkeit. Zur Ontologie sozialer Tatsachen, Reinbek, Rowohlt 1997

Jeong, Ho-Won 2000: Peace and Conflict Studies. An Introduction, Aldershot, etc.

Jervis, Robert 1978: Cooperation under the Security Dilemma, World Politics, 30/2

Kacowicz, Arie M./Bar-Siman-Tov, Yaacov/Elgström, Ole/Jerneck, Magnus 2000: Stable Peace Among Nations, Lanham, etc., Rowman & Littlefield

Kacowicz, Arie M./Bar-Siman-Tov, Yaacov 2000: Stable Peace: A Conceptual Framework, in: Kacowicz et al. (eds.), 11-35

Kegley, Charles W./Raymond, Gregory A. 1990: When Trust Breaks Down: Alliance Norms and World Politics, Colombia, University of South Carolina Press

Kier, Elizabeth 1999: Imaging War: French and British Military Doctrine Between the Wars, Princeton, Princeton University Press

König, Helmut 1995: Zivilisation und Barbarei - Über eine blinde Stelle der Zivilisationstheorie, in: Mader/Vogt (eds.), 146-155

Krell, Gert/Müller, Harald (eds.) 1994: Frieden und Konflikt in den internationalen Beziehungen. Festschrift für Ernst-Otto Czempiel, Frankfurt/M, Campus

Krysmanski, Hans Jürgen 1993: Soziologie und Frieden. Grundsätzliche Einführung in ein aktuelles Thema, Opladen, Westdeutscher Verlag

Küng, Hans 1993: Projekt Weltethos, Munich

Küng, Hans/Kuschel, Josef (ed.) 2000, Wissenschaft und Weltethos, Munich, Piper

Ladwig, Bernd 1996: Frieden und Gerechtigkeit, in: Antimilitarismus-Information, 26(11), 17-27

Layne, Christopher, 1994: Kant or Cant. The Myth of Democratic Peace, in: International Security, 19(2), 5-49

Levy, Mark A. 1995: Is the Environment a National Security Issue?, International Security, Fall 1995, 35-62

Levy, Jack S. 2002: War and Peace, in: Walter Carlsnaes/Thomas Risse/Beth A. Simmons (eds.), Handbook of International Relations, London, etc., Sage, 350-368

Lutz-Bachmann, Matthias/Bohman, James (eds.) 2002: Weltstaat oder Staatenwelt? Für und wider die Idee einer Weltrepublik, Frankfurt/M, Suhrkamp

Lynn-Jones, Sean M. 2000: Does Offense-Defense Theory Have a Future?, Montreal, McGill University Research Group in International Security, Working Paper 12

Mader, Gerald/Eberwein, Wolf-Dieter/Vogt, Wolfgang R. (eds.) 1995: Frieden durch Zivilisierung? Probleme-Ansätze-Perspektiven, Münster , Agenda-Verlag

Mearsheimer, John J. 2001: The Tragedy of Great Power Politics, New York, etc., Norton

Menzel, Ulrich 2000: Vom Ewigen Frieden und vom Wohlstand der Nationen. Dieter Senghaas zum 60. Geburtstag, Frankfurt/M, Suhrkamp

Meyers, Reinhard 1994: Begriff und Probleme des Friedens, Münster, Leske und Budrich

Müller, Harald 1980: Wachstumskrise und Friedensforschung, in: Friedensanalysen, 11, 141-177

Müller, Harald 1992: Umwelt und Konflikt, in: Umweltzerstörung: Kriegsfolge und Kriegsursache, in: Friedensanalysen, 27, 72-99

Müller, Harald 1995: Internationale Regime und ihr Beitrag zur Weltordnung, in: Karl Kaiser/Hans-Peter Schwarz (eds.), Die neue Weltpolitik, Baden-Baden, Nomos 384-395

Müller, Harald 2000: Compliance Politics: A Critical Analysis of Multilateral Arms Control, in: Nonproliferation Review, 7(2), 77-90

Müller, Harald 2002: Antinomien des demokratischen Friedens, in: Politische Vierteljahresschrift, 43, 46-81

Czempiel, Ernst-Otto, 1996: Kants Theorem. Oder: Warum sind Demokratien (noch immer) nicht friedlich?, in: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, 3, 79-102

Daase, Christopher 1991: Der erweiterte Sicherheitsbegriff und die Diversifizierung amerikanischer Sicherheitsinteressen. Anmerkungen zu aktuellen Tendenzen in der sicherheitspolitischen Forschung, in: Politische Vierteljahresschrift, 32, 425-451

Daase, Christopher 1992: Ökologische Sicherheit: Konzept oder Leerformel?, in: Friedensanalysen 27, Frankfurt/M, Suhrkamp, 21-52

Delbrück, Jost 1996: Die Konstitution des Friedens als Rechtsordnung. Zum Verständnis rechtlicher und politischer Bedingungen der Friedenssicherung im internationalen System der Gegenwart, Berlin, Duncker & Humblot

Dencik, Lars 1972: Plädoyer für eine revolutionäre Konfliktforschung, in: Senghaas 1972, 247-270

Elgström, Ole/Jerneck, Magnus 2000: Stable Peace: Conclusions and Extrapolations, in: Kacowicz et al. (eds.), 277-290

Elman, Miriam Fendius (ed.), 1997: Paths to Peace. Is Democracy the Answer?, Washington, D.C., CSIA Studies in: International Security

Evera, Stephen van (1990) 'The Cult of the Offensive', in International Security, 15(3)

Galtung, Johann 1972: Gewalt, Frieden und Friedensforschung, in: Senghaas 1972, 29-104

Galtung, Johann 1998a: Die andere Globalisierung. Perspektiven für eine zivilisierte Weltgesellschaft im 21. Jahrhundert, Münster, Agenda-Verlag

Galtung, Johann 1998b: Frieden mit friedlichen Mitteln. Friede und Konflikt, Entwicklung und Kultur. Opladen, Leske und Budrich

Geis, Anna: 2001: Diagnose: Doppelbefund - Ursache: ungeklärt? Die Kontroversen um den "demokratischen Frieden", in: Politische Vierteljahresschrift, 42, 283-298

Gill, Stephen 1993: Gramsci, Historical Materialism and International Relations, Cambridge, etc.

Gurr, Ted Robert 1993: Minorities at Risk. A Global View of Ethnopolitical Conflicts, Washington, D.C.

Gurr, Ted Robert 2000:Ethnic Warfare on the Wane, Foreign Affairs, 79(3), 52-64

Hasenclever, Andreas/Mayer, Peter/Rittberger, Volker 1997: Theories of International Regimes, Cambridge, Cambridge University Press

Hasenclever, Andreas 2002: The Democratic Peace Meets International Institutions. Überlegungen zur internationalen Organisation des Demokratischen Friedens, in: Zeitschrift für Internationale Beziehungen, 9(1), in the press

Hasenclever, Andreas/Mayer, Peter/Rittberger, Volker 2000: Is distributive justice a necessary condition for a high level of regime robustness?, Tübingen, Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung 36

Henkel, Michael 1999: Frieden und Politik. Eine interaktionistische Theorie. Berlin, Duncker und Humblot

Huntington, Samuel P. 1996: Kampf der Kulturen. Die Neugestaltung der Weltpolitik im 21. Jahrhundert, Munich/Vienna, Europaverlag

Jacob, Klaus 1989: Aspects of the Verification of Conventional Arms Control Measures in Europe, in: Altmann, Jürgen/Rotblat, Joseph (eds.): Verification of Arms Reductions. Nuclear, Conventional and Chemical, Heidelberg, etc., Springer, 167-171

Literature

Adler, Emanuel/Barnett, Michael (eds.) 1997a: Security Communities, Cambridge, Cambridge University Press

Adler, Emanuel, Barnett, Michael 1997b: A Framework for the Study of Security Communities, in: Adler/Barnett (eds.) 1997a, 29-65

Alger, Chadwick 1999: The Quest For Peace: What Are We Learning? in: International Journal of Peace Studies, 4(1), 21-46

Bächler, Günther 1994/95: Die globale humanökologische Transformation als Herausforderung an die Friedensforschung - Vier Hypothesen, in: Vogt (ed.), 107-124

Barbieri, Katherine/Schneider, Gerald 1999: Globalization and Peace: Assessing New Directions in the Study of Trade and Conflict, in: Journal of Peace Research, 36(4), 387-404

Batscheider, Tordis 1993: Friedensforschung und Geschlechterverhältnis. Zur Begründung feministischer Fragestellungen in der kritischen Friedensforschung, Marburg, Schriftenreihe Wissenschaft und Frieden, Vol. 18

Benson, Michelle/Kugler, Jack 1998: Power Parity, Democracy, and the Severity of Internal Violence, in: Journal of Conflict Resolution, 42(2), 196-209

Brock, Lothar 1990: "Frieden". Überlegungen zur Theoriebildung, in: Volker Rittberger (ed.), Theorien der Internationalen Beziehungen. Bestandsaufnahme und Forschungsperspektiven, Opladen, Westdeutscher Verlag, 71-89

Brock Lothar 1995: Friedensforschung im Zeichen immer neuer Kriege, in: Vogt (ed.) 1995, 340-350

Brock, Lothar 2000: Einmischungsverbot, humanitäre Intervention und wirtschaftliche Interessen, in: Menzel (ed.), 124-157

Buchheim, Hans 1981: Theorie der Politik, Munich/Vienna

Buchheim, Hans 1991: Politik und Ethik, Munich

Buchheim, Hans 1993: Beiträge zur Ontologie der Politik, Munich

Bull, Hedley, The Anarchical Society. A Study of Order in World Politics, NY, Columbia University Press 1977

Buzan, Barry (1991) People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era (2nd edition), New York-Harvester Wheatsheat, Boulder, Lynne, Rienner

Buzan Barry/Waever, Ole/de Wilde, Jaap 1997: Security: A New Framework For Analysis, Boulder, Rienner

Calvin, William H. 1986: Der Strom, der bergauf fließt. Eine Reise durch die Evolution, Munich, Hanser

Cox, Robert 1993: Gramsci, Hegemony and International Relations. An Essay in Method, in: Gill (ed.) 1993

Czempiel, Ernst-Otto 1972: Schwerpunkte und Ziele der Friedensforschung, Mainz, Kaiser/Grünewald

Czempiel, Ernst-Otto 1981: Internationale Politik. Ein Konfliktmodell, Paderborn, Schoeningh

Czempiel, Ernst-Otto 1997: Friedensstrategien, Paderborn, Schöningh

Czempiel, Ernst-Otto 1999: Kluge Macht. Außenpolitik für das 21. Jahrhundert, Munich, Beck 1999

الكاتب هو مدير مركز أبحاث
السلام فرانكفورت

العنوان:
Hessische Stiftung Friedens- und
Konfliktforschung
Leimenrode 29, 60322
Frankfurt/M
mueller@hsfk.de